

Distr.: General  
30 November 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمتها السيدة خولة مطر، نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد راميش راجاسينغام، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو بلجيكا (باسم بلجيكا وألمانيا)، الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالتداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (سورية)" الذي عقد يوم الأربعاء 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا.

ووفقا للإجراءات المبينة في الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببها وباء فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إنغا روندا كينغ

رئيسة مجلس الأمن



## المرفق 1

## بيان نائبة المبعوث الخاص للأمم العام إلى سورية، خولة مطر

يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم. يواصل المبعوث الخاص مجموعة من الارتباطات - وهو اليوم في الرياض - دعماً للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأنه يجري وضع اللمسات الأخيرة على الخطط للدورة الرابعة للجنة الدستورية التي ستعقد في جنيف في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 4 كانون الأول/ديسمبر. وقد تسنى القيام بذلك بموجب اتفاق الرئيسين المشاركين السوريين على أن تواصل الهيئة المصغرة التابعة للجنة الدستورية، وفقاً للولاية والاختصاصات والنظام الداخلي الأساسي، في دورتها الرابعة مناقشة جدول أعمال الدورة الثالثة، بشأن الأسس والمبادئ الوطنية، وأن تناقش في دورتها الخامسة المبادئ الدستورية (المبادئ الأساسية للدستور). واتفق الرئيسان المشاركون كذلك على مواعيد الدورة الرابعة، إن سمحت بذلك الحالة المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وعلى عقد الدورة الخامسة في كانون الثاني/يناير 2021.

إن التحديات المتعلقة بكوفيد-19 في جنيف كبيرة الآن، والمبعوث الخاص على وعي تام بذلك. ونحن ممتنون جداً للسلطات السويسرية على كل ما فعلته وما تفعله ليتسنى عقد هذا الاجتماع في هذه الأوقات الاستثنائية. وسنحرص على اتباع أكثر بروتوكولات الصحة والسلامة صرامة، ونقدر التزام الرئيسين المشاركين وأعضاء اللجنة الدستورية التزاماً كاملاً بالتدابير التي ستوضع. ونواصل رصد تطور الحالة الوبائية في جنيف قبل الاجتماع.

ونعلم جميعاً أن اللجنة لم تحرز بعد هذا النوع من التقدم الذي كنا نأمل. غير أن التزام الأطراف السورية بمجموعة التدابير المتعلقة بعقد اجتماعين وجدول أعمال متفق عليها يتيح فرصة هامة لأعضاء اللجنة للمشاركة بحسن نية وبطريقة عملية لدفع العملية السياسية قدماً. وإذا تسنى عقد هذين الدوريتين بطريقة موضوعية وبروح من التوافق، فإننا نعتقد أن ذلك سيساعد على بناء الثقة وتحقيق بعض أوجه التقدم. كما نتطلع إلى العمل مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية للاستفادة من آرائه ودعمه لجميع جوانب العملية الدستورية.

ولا يمكن للمسار الدستوري بمفرده أن يحل الأزمة، وينبغي أن يقترن عمل اللجنة التي تقودها سورية بخطوات متبادلة ومعززة من جانب الأطراف الفاعلة السورية والدولية بشأن مجموعة المسائل الواردة في القرار 2254 (2015).

ومن المهم الإشارة إلى أنه رغم عدم تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني الذي دعا إليه القرار 2254 (2015)، فإن الهدوء الهش والنسبي الذي تكلم عنه المبعوث الخاص في الأشهر الأخيرة لا يزال قائماً على نطاق واسع. غير أن ذلك الهدوء لا يزال يواجه التحديات أكثر من أي وقت مضى، مما يثير القلق. وقد شهد هذا الشهر تجدد التصعيد بشكل متزايد في شمال غرب سورية، إذ وقعت ضربات جوية جديدة وقصف متبادل واشتباكات برية بين الحكومة السورية و"هيئة تحرير الشام" وجماعات المعارضة المسلحة. ولكننا لا نزال نرى أيضاً تعاون روسيا و تركيا في الجهود الرامية إلى الحفاظ على الهدوء والتصدي للإرهاب. كما شهدنا تصاعداً في العنف في الشمال الشرقي، حول محيط مناطق عملية نبع السلام، ومستويات جديدة من الاضطرابات في جنوب غرب سورية، وغارات جوية إسرائيلية، ونشاطاً مستمراً من

جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الصحراء - وهو تكبير بحجم التحدي الإرهابي الذي لا يزال يواجهه سورية.

وفي هذا اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، أود أن أشد للمجلس على أن المرأة السورية أكدت، في المشاورات التي أجريت معنا مؤخراً، على أن السلام والأمن يعنيان إنهاء جميع أشكال العنف. ولا تزال المرأة السورية تعاني من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، الذي تم توثيقه على نطاق واسع. وقد أدت التدابير المتخذة لمنع انتشار كوفيد-19 إلى زيادة انتشار العنف المنزلي وزواج الأطفال والتحرش الجنسي. وفي الوقت نفسه، كانت المرأة السورية في طليعة المبادرات الرامية إلى الاستجابة للأزمة.

وفي غضون ذلك، يعاني السوريون رجالاً ونساءً وأطفالاً من مصاعب اقتصادية عميقة. وقد بدأت العملة السورية تشهد انخفاضاً آخر في القيمة، مما تسبب في مزيد من الارتفاع في الأسعار وتقلص القوة الشرائية. وفي الأشهر الأخيرة، أثر نقص الخبز والطاقة على سبل عيش السوريين بشكل غير مسبوق. وبحلول فصل الشتاء، لا تزال الأسر تواجه صعوبات في توفير التدفئة المنزلية، ويعاني المزارعون من نقص الوقود. ولا يزال كوفيد-19 تحدياً رئيسياً وقد أدى إلى تفاقم مواطن الضعف في جميع أنحاء البلد. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أيضاً أن تتجنب أي جزاءات تفاقم محنة المدنيين السوريين.

ولا أزال أركز مشاركتي بصورة خاصة على محنة المحتجزين والمختطفين والمفقودين. وللأسف، لم نر أي نوع من التقدم الذي نحتاج إليه بشأن الإفراج عن المحتجزين والمختطفين، وعن المعلومات المتعلقة بالمفقودين. وسنواصل في كل مناسبة الضغط من أجل إحراز ذلك التقدم بوصفه ضرورة إنسانية وكخطوة حيوية نحو بناء الثقة. والأمر الأكثر إلحاحاً هو إطلاق سراح النساء والأطفال والمرضى والمسنين وكفالة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى أماكن الاحتجاز.

فمحنة ملايين اللاجئين السوريين والمشردين داخلياً مستمرة في التدهور. وتدعم الأمم المتحدة اللاجئين السوريين أيّاً كانت خياراتهم، وتسعى إلى إشراك جميع الأطراف في الجهود الرامية إلى تمكين العودة الآمنة والكريمة والمستتيرة والطوعية. ومن المرجح ألا تتحقق أعداد أكبر من العائدين إلا بعد معالجة العوامل التي يقول اللاجئون إنها تمنعهم من العودة - بما في ذلك الأمن الشخصي والحصول على سبل العيش والخدمات الأساسية والتعليم، فضلاً عن رد المساكن والأراضي والممتلكات وإعادة تأهيلها وإعادة بنائها بعد انتهاء النزاع. والعمل على هذه الجبهات سيساعد على تهيئة بيئة مواتية لعمليات العودة هذه، وهو ما يستند إلى مبادئ القرار 2254 (2015).

ويتضمن القرار 2254 (2015) جميع العناصر التي لا تزال تُفهم عموماً على أنها مطلوبة من أجل التوصل إلى حل سياسي، وهي: احترام سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية؛ وعملية سياسية يقودها السوريون ويتولون زمامها تشمل عملية دستورية تتوج بانتخابات حرة ونزيهة وشاملة تشرف عليها الأمم المتحدة وتشمل مشاركة المرأة مشاركة هادفة؛ ووقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني؛ ومكافحة الجماعات الإرهابية المحظورة وفقاً للقانون الدولي؛ وحماية المدنيين؛ وكفالة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية دون قيود؛ وإطلاق سراح المحتجزين والمختطفين وتوفير المعلومات عن المفقودين؛ وتنفيذ تدابير بناء الثقة؛ وضمان شروط العودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخلياً؛ والتعمير وبناء السلام بعد انتهاء النزاع؛

غير أنه بعد مرور خمس سنوات على اتخاذ القرار، ومع استمرار معاناة الشعب السوري داخل سورية وخارجها، يعكف المبعوث الخاص على تقييم ما تحقق وما لم يتحقق في تنفيذ هذه الولاية. وهو يتشاور على نطاق واسع فيما يفعل ذلك ويسعى في سياق هذه العملية إلى تحديد طرق جديدة أو إضافية للدفع قدماً بالعملية. وبدأ هذا التقييم عندما اجتمع المبعوث مع وزير الخارجية السوري الراحل المعلم وفي اتصالاته مع هيئة التفاوض السورية المعارضة. وقد التقى مع مسؤولين أترك كبار في أنقرة ومع وزير الخارجية المصري شكري سليم والأمين العام لجامعة الدول العربية أبو الغيط في القاهرة ووزير الخارجية الروسي لافروف، فضلاً عن مسؤولين كبار آخرين، في موسكو. واجتمع مع وزير الخارجية الإيراني ظريف وغيره من كبار المسؤولين مؤخراً في طهران، وهو اليوم في الرياض، حيث يلتقي وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود. وخلال هذه الفترة، أجرى المبعوث الخاص أيضاً اتصالات هاتفية مع وزير الخارجية الأردني الصفدي وغيره من كبار المسؤولين العرب والأمريكيين والأوروبيين. وهو يقدر مشورة الجميع ووجهات نظرهم ويسعى إلى تعزيز دعمهم للعملية السياسية. وسيواصل هذا العمل خلال الفترة المقبلة مع الأطراف السورية والشركاء الدوليين. وفي سياق هذه العملية، سيواصل أيضاً التشاور مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية والتماس آراء ورؤى طائفة واسعة من المحاورين من المجتمع المدني السوري من خلال المشاورات المستمرة مع غرفة دعم المجتمع المدني.

ومع استمرار هذا الاستكشاف الأوسع نطاقاً وتعميقه، نركز في الوقت نفسه على تيسير اجتماع اللجنة الدستورية في جنيف في الأسبوع المقبل. ونحن على ثقة بأن نهج جميع أعضاء اللجنة إزاء الدورتين المقبلتين سيستند إلى روح التوافق والتصميم على المشاركة بجدية. وسيحظون بدعمنا الكامل في هذا الصدد.

## بيان الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية بالنيابة ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، راميش راجاسينغام

سأركز اليوم على خمسة مجالات: أولاً، حالة النازحين في جميع أنحاء سورية مع اقتراب فصل الشتاء؛ وثانياً، الأثر الإنساني للأزمة الاقتصادية؛ وثالثاً، حماية المدنيين؛ ورابعاً، إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية؛ وخامساً، المساعدات التي تقدمها المنظمات الإنسانية في جميع أنحاء سورية.

هناك 6,7 مليون نازح داخل سورية. وتبين تقييماتنا أن ثلثهم يفقدون إلى المأوى المناسب. وهذا يعني أنهم يعيشون في مبانٍ متضررة أو غير مكتملة أو في أماكن عامة مثل المدارس أو في خيام، لا توفر حماية كافية من عوامل الطبيعة. ويتبين أن الطقس الشتوي صعب بشكل هائل بالنسبة لأولئك الذين لا يتوفر لهم مأوى كاف، ناهيك عن أبسط الأساسيات مثل وقود التدفئة والبطانيات والملابس الدافئة والأحذية.

ونقدر أن أكثر من 3 ملايين شخص في جميع أنحاء سورية بحاجة إلى مساعدات من هذا القبيل في موسم الشتاء هذا. والأسر النازحة معرضة للخطر بشكل خاص، وكذلك المجتمعات المحلية في المناطق المرتفعة، كما هو الحال في أجزاء من ريف دمشق.

وبالفعل، تتسبب الأمطار الغزيرة في حدوث فيضانات في بعض المناطق. وتضررت مئات الخيام في أماكن إيواء النازحين في إدلب وغرب حلب أو دُمرت بفعل الفيضانات خلال الشهر الماضي. وعندما تجتاح الفيضانات مواقع كهذه، فإن المياه تدمر ما تبقى لدى الناس من متاع قليل أو تجرفه في طريقها. وهي تجعل الأرض موحلة، مما يحول دون وصول شاحنات نقل المياه وغيرها من المساعدات؛ ويُسبب ذلك فيضانات شبكات المجاري.

ومع ازدياد الطقس برودة خلال الأسابيع المقبلة واستمرار نقص الوقود، نتوقع أن يلجأ الناس، كما فعلوا في العام الماضي، لحرق أي شيء قد يجدونه في محاولة لتدفئة أنفسهم وأطفالهم، مما يثير مخاطر اندلاع حرائق في الخيام وحدوث تسمم جراء الأبخرة السامة.

ويعمل زملاؤنا بجد لتزويد العائلات الضعيفة في جميع أنحاء سورية بما يحتاجونه لاجتياز فصل الشتاء. وأود أن أشكر مانحيننا على مواصلة دعم هذا الجهد المنقذ للحياة.

تتعلق نقطتي الثانية بالأزمة الاقتصادية.

إن قيمة الليرة السورية في السوق غير الرسمية لم تعد متقلبة كما كانت خلال الصيف، ولكنها انخفضت باطراد خلال الشهر الماضي، كما أشارت نائبة المبعوث الخاص مطر. ويبلغ سعر صرف الليرة حالياً حوالي 2 900 ليرة مقابل دولار الولايات المتحدة مقارنة بنحو 2 300 ليرة في تشرين الأول/أكتوبر.

وبلغت أسعار المواد الأساسية مستويات تاريخية. وتضاعف سعر الخبز المدعوم، الذي تعتمد عليه أفقر الأسر وأكثرها ضعفاً، في الشهر الماضي، في حين انخفض وزن ربطة الخبز بنسبة 15 في المائة. وارتفع سعر الخبز في السوق بنسبة 26 في المائة خلال الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وزاد سعر الديزل بنسبة 21 في المائة؛ وارتفعت أسعار بعض المنتجات الطازجة بنسبة 44 في المائة. وارتفع

سعر سلة الأغذية وفقاً للمؤشرات الوطنية بنسبة 247 في المائة منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وهو الآن أعلى من أي وقت منذ أن بدأ برنامج الأغذية العالمي رصد الأسعار في سورية في عام 2013.

وما يعنيه هذا، بكل بساطة، هو أن عدم قدرة الناس على إطعام أسرهم قد زادت. واليوم، يعاني ما يقدر بنحو 9,3 مليون شخص في سورية من انعدام الأمن الغذائي - أي بزيادة قدرها أكثر من 1,4 مليون شخص مقارنة بالعام الماضي وأكثر من أي وقت مضى خلال الأزمة. ويعاني حوالي مليون منهم من انعدام الأمن الغذائي الحاد - وهو ضعف عددهم في العام الماضي - ونتوقع أن يزداد هذا العدد.

أما نقطتي التالية فهي تتعلق بحماية المدنيين.

وقد أطلعت نائبة المبعوث الخاص مطر مجلس الأمن بالفعل بشأن تصاعد أعمال العنف، بما في ذلك في الشمال الغربي. ومنذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في آذار/مارس، عاد نحو 240 000 نازح إلى البلدات والقرى في جنوب إدلب وغرب حلب. وتتعرض بعض هذه الأماكن الآن للهجوم مرة أخرى. وأفادت تقارير بأن ما لا يقل عن ثمانية مدنيين، بمن فيهم أطفال، قُتلوا وأن 15 آخرين على الأقل أصيبوا بجروح نتيجة للقصف والغارات الجوية في الشمال الغربي خلال هذا الشهر.

وكان من بين القتلى اثنان من عمال الإغاثة كانا في طريقهما إلى مكان ملائم للأطفال تدعمه اليونيسف، يمكن للأطفال اللعب وأخذ قسط من الراحة فيه. وخلال الشهرين الماضيين، قُتل ما لا يقل عن ستة من العاملين في المجال الإنساني وجرح ستة آخرون في شمال غرب سورية. إن المخاطر التي يتعرض لها زملاؤنا العاملون في المجال الإنساني كل يوم غير مقبولة ببساطة. ويجب أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من إيصال المساعدة بلا خوف من التعرض للهجوم.

ولا يزال المدنيون في جميع أنحاء البلد يتعرضون لمزيد من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والاختطاف والإعدام خارج نطاق القضاء. ولا تزال التقارير تقيد بوقوع أعمال اختطاف وقتل في الجنوب.

كما نشهد زيادة مثيرة للقلق في استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. ويوم أمس، أسفر تفجيران منفصلان في مدينتي الباب وعفرين عن مقتل ثمانية مدنيين وإصابة أكثر من 30 آخرين، وفقاً للتقارير الأولية.

إن مخاطر المتفجرات ذات أثر مدمر. وتُظهر أحدث بياناتنا تسجيل حادث متفجرات كل 10 دقائق تقريباً في المتوسط. والغالبية العظمى من الضحايا - 85 في المائة - هم من الفتيان والرجال.

وشمل تقييم للذخائر المتفجرة في أجزاء من الغوطة الشرقية والغربية مساحة نحو 68 هكتاراً منذ آب/أغسطس وخلص إلى تلوث نسبة 63 في المائة من هذه الأراضي. وتم تحديد مواقع 272 قطعة من الذخائر المتفجرة ووسمها.

ويشكل المسح والإزالة الحل الوحيد لمشكلة الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة في سورية، ولكن هذا العمل لا يحصل على التمويل الكافي. وتحتاج دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى تمويل آخر قدره 18 مليون دولار، منه مبلغ 5 ملايين دولار مطلوب على وجه السرعة للبدء في عمليات إزالة الألغام في الغوطة الشرقية والغربية.

إن حماية البنية التحتية التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين أمر بالغ الأهمية بنفس القدر.

وفي ناحية الباب بحلب، لا يزال هناك ما يقدر بنحو 185 000 شخص يواجهون نقصاً في المياه مع استمرار انقطاع إمدادات المياه من محطة ضخ عين البيضاء. ونوعية مياه الآبار المحلية رديئة ولا تغطي سوى حوالي 15 في المائة من احتياجات المنطقة من المياه.

تتعلق نقطتي التالية بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

يجري الآن إعادة توجيه جميع المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة إلى شمال حلب عبر باب الهوى بعد أن كانت تمر من قبل عبر معبر باب السلام الحدودي. وتستمر أشغال الطرق على الطريق الرئيسي المؤدي إلى شمال حلب، ومن المقرر الانتهاء منها في الأسابيع المقبلة، قبل أن يجعل الطقس مثل هذا العمل مستحيلًا.

وشهدت بعثة تابعة للأمم المتحدة زارت إدلب عبر الحدود في الشهر الماضي بشكل مباشر الاحتياجات الشديدة والواسعة النطاق للناس في ذلك الجزء من سورية. ولا تزال المساعدة عبر الحدود تلبى هذه الاحتياجات. وقد دخلت أكثر من 2 000 شاحنة تحمل المعونات المقدمة من الأمم المتحدة عبر باب الهوى منذ تموز/يوليه، عندما دخل القرار 2533 (2020) حيز النفاذ.

وتواصل الجهود لسد الفجوات في مجال المساعدة الطبية في شمال شرق سورية. وأمكن الوصول إلى جميع المستشفيات الـ 17 ومرافق الرعاية الصحية الأولية البالغ عددها 106 في الشمال الشرقي وتزويدها بالإمدادات الطبية مرة واحدة على الأقل من خلال طريقة أو أكثر من طرائق تسليم المساعدة. ويشمل ذلك مرافق كانت تعتمد في السابق على عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود. ولكن الوصول غير متساوٍ. ولا يزال الإبلاغ عن الثغرات مستمرا ويواصل الشركاء استكشاف جميع الوسائل المتاحة لمعالجتها.

ولكن أود أن كون واضحاً: إن الخدمات الصحية ضعيفة للغاية في جميع أنحاء البلد ويجري استنفاد قدراتها إلى مستويات قصوى جديدة في ظل تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الصحة العامة. فالثغرات في المساعدة ونقص الإمدادات الطبية والعاملين في المجال الطبي منتشرة في كل مكان. وفي درعا، في الجنوب، كان طاقم المستشفى الوطني مؤلفاً من 30 طبيباً قبل الأزمة، ولكنه لا يضم اليوم سوى ثلاثة أطباء، حيث تلد النساء في غرف مع مرضى آخرين بسبب نقص الأسرة.

وفيما يتعلق بمخيم الهول، فإننا نراقب بقلق زيادة عدد حوادث العنف في المخيم. إن ضمان سلامة السكان وأمنهم أولوية، وتقع المسؤولية عن ذلك على عاتق السلطات المحلية.

ولا يزال هناك نحو 64 000 شخص في مخيم الهول، أكثر من نصفهم من الأطفال دون سن 12. وكثير منهم غير مصحوبين بذويهم؛ ويعاني العديد منهم من مستويات عالية من الكرب النفسي. ويجب معالجة حالتهم على وجه السرعة.

وإذ أتحول إلى الركبان، فقد زارت بعثة مشتركة بين الوكالات مركز الواحة للعبور في هذا الشهر كجزء من الجهود المستمرة لتسهيل مغادرة الراغبين في مغادرة المخيم. وفي الوقت نفسه، تستمر عدم إمكانية وصول الأمم المتحدة إلى 12 000 شخص في الركبان. وفي حين تستمر الجهود لدعم حالات المغادرة الطوعية وإيجاد ترتيبات مستدامة لمن سيبقون، يجب السماح بإيصال المساعدة الإنسانية.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بالمساعدة التي تقدمها الوكالات الإنسانية في جميع أنحاء سورية. فحتى الآن هذا العام، شمل ذلك تقديم المساعدة الغذائية المنتظمة إلى 5,4 ملايين شخص؛ وتقديم المساعدة

الغذائية الطارئة إلى 1,5 مليون من الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة؛ وتوصيل المواد الأساسية غير الغذائية مثل البطانيات والأغطية البلاستيكية وخزانات المياه إلى ما يقرب من 3 ملايين شخص؛ وتحويلات نقدية تبلغ 68 مليون دولار إلى مليون شخص، بمن فيهم 430 000 لاجئ فلسطيني؛ وتدشين قدرات اختبار للكشف عن كوفيد-19 باستخدام تقنية تفاعل البوليمراز المتسلسل (PCR) في تسعة مختبرات في سبع محافظات؛ وإنشاء 34 موقعاً لعلاج كوفيد-19 تضم 1 433 سريراً للمرضى الداخليين للحالات المتوسطة الخطورة و 303 أسرة للحالات الحرجة.

وتقوم العملية الإنسانية في سورية مجتمعة بإيصال المساعدة إلى ما متوسطه 7,4 ملايين شخص شهرياً. إنه جهد هائل لدرء حالة أكثر سوءاً.

وكان ذلك سيكون مستحيلاً لولا الالتزام الفائق لزملائنا في الخطوط الأمامية وتحملهم، وهم في الغالب من السوريين المتأثرين مباشرة بالأزمة. وهم يقدمون المعونة في ظل أصعب الظروف حيث يواجهون مخاطر شخصية كبيرة. ويجب حمايتهم.

## بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلدا، باسم المشاركين في صياغة القرارات المتعلقة بالشأن الإنساني.

ربما كانت هذه هي المرة الأخيرة التي تدلي فيها بلجيكا ببيان باسم ألمانيا وبلجيكا، المشاركتين في الصياغة فيما يتعلق بالشأن الإنساني. ونود أن نشكر الأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام على إحاطته. كما نعرب عن امتناننا لجميع العاملين في المجالين الإنساني والطبي في سورية. وهم يستحقون احترامنا ومساعدتنا وحمايتنا.

وسأتناول أربع نقاط.

أولاً، يزعم البعض أن الحالة الأمنية في سورية قد استقرت. وفي الواقع، لا تزال الحالة الميدانية هادئة نسبياً مقارنة بالهجمات المميتة التي شهدناها خلال عام 2019 وأوائل عام 2020، وهي فترة شهدت هجمات متعمدة على المستشفيات والمدارس وأدت إلى نزوح أكثر من مليون مدني. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل جدية تتعلق بالحماية. ففي الشمال الغربي وحده، قتل 22 مدنياً، من بينهم ستة أطفال، نتيجة للقصف والغارات الجوية منذ آخر جلسة لنا ولا تشمل هذه الأرقام الهجوميين اللذين وقعا أمس في الباب وعفرين؛ وخلال الشهرين الماضيين، فقد ستة من العاملين في المجال الإنساني حياتهم لنفس السبب.

ولذلك، فإننا نؤكد من جديد أهمية التنفيذ الفعال من جانب جميع الجهات الفاعلة لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في شهر آذار/مارس. كما ندعو إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، ترصده الأمم المتحدة. وبصفتنا القائمين بالصياغة فيما يتعلق بالشأن الإنساني، فقد ذكرنا مراراً وتكراراً، طيلة عضويتنا في المجلس، بضرورة أن تتوافق إجراءات مكافحة الإرهاب مع القانون الدولي الإنساني وألا تلحق الضرر بالمدنيين أو العاملين في المجال الإنساني أو أن تمس بإمكانية إيصال المعونة الإنسانية على أساس مبدئي.

ثانياً، لا يزال 11 مليون سوري بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وقد أضافت الأزمات الاقتصادية والصحية عبئاً إضافياً إلى حالة مزرية أصلاً. وأدت الحرب وسوء الإدارة والفساد إلى أزمة اقتصادية وأزمة في العملة لم يسبق لهما مثيل، مما أدى إلى تراجع مستمر في القوة الشرائية للسوريين في جميع أنحاء البلد. ويعاني حالياً 9,3 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي. وتترتب على هذه الأزمة الغذائية عواقب ملموسة للغاية على المواطنين العاديين، وبشكل أكبر على الفئات الأكثر ضعفاً: الأطفال والأشخاص من ذوي الإعاقة والنساء والفتيات.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يحصد الضحايا في جميع أنحاء البلد. ولا تزال قدرة الاختبار متدنية رغم أنها زادت منذ آذار/مارس في بعض أجزاء البلد، بما في ذلك في الشمال الغربي. ومع ذلك، لا تزال القدرات غير كافية لحد يرثى له في أجزاء أخرى من البلد ويدفع العاملون في مجال الرعاية الصحية ثمناً باهظاً لأنهم في الخطوط الأمامية في الحرب ضد كوفيد-19. ونحن نعرف أسباب هذه الحالة الهشة لنظام الرعاية الصحية السوري: فقد تم استهداف وتدمير المرافق الصحية عمداً خلال سنوات الحرب في مخالفة مباشرة للقانون الإنساني.

واستمعنا أيضا بعناية إلى ما قاله وكيل الأمين العام بشأن إمدادات المياه. إن أطراف النزاع تتلاعب بأرواح المدنيين الأبرياء. والمشاكل المستمرة، في الشمال الغربي والشمال الشرقي على السواء، غير مقبولة في أي حالة بعينها، وينطبق ذلك أكثر في أوقات الجائحة، التي تكتسي فيها مرافق الصرف الصحي أهمية بالغة لمكافحة انتقال الفيروس. وينبغي لجميع الأطراف أن تعتبر أن من أولوياتها إعادة سبل الحصول على المياه بشكل دائم لجميع المدنيين.

ثالثا، أود أن أوجه الانتباه مرة أخرى إلى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وهذا هو جوهر الملف الإنساني. وكما يعلم المجلس، فإن المشاركين في الصياغة فيما يتعلق بالشأن الإنساني قد بذلوا كل جهد ممكن لتعزيز إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لأقصى حد لجميع المدنيين المحتاجين في جميع أنحاء البلد، بما يتماشى تماما مع مبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

وعلى الرغم من جهودنا التي لا تكل، فإن إيصال المساعدات الإنسانية واجه قيودا شديدة خلال السنتين الماضيتين لاعتبارات سياسية وعسكرية لا غير، وذلك في انتهاك للمبادئ الإنسانية وفي تحد لنداءات الأمين العام ووكيل الأمين العام من أجل زيادة إمكانية الوصول عبر الحدود وعبر خطوط النزاع.

وبعد إغلاق معبر اليعربية، تعاني العديد من المرافق الصحية من نقص في الإمدادات. ورغم أن إمكانية الوصول إلى تلك المرافق عبر خطوط النزاع تحسنت قليلا، لا تزال هناك أوجه قصور كبيرة. وهذا أمر لا يمكن الدفاع عنه وغير أخلاقي. وفي ظل عدم إمكانية إيصال ما يكفي من المعونة عبر خطوط النزاع، ينبغي إعادة النظر من دون إبطاء في إغلاق معبر اليعربية.

وبالمثل، خلال المناقشات التي أدت إلى إغلاق معبر باب السلام، ادعي أن المناطق التي يخدمها في الشمال الغربي ستكون، منذ ذلك الحين فصاعدا، مدعومة من خلال المعونة الإنسانية عبر خط التماس عن طريق باب الهوى. والحقيقة المحزنة هنا أيضا هي أن إغلاق باب السلام جعل حتى الآن العمليات الإنسانية في الشمال الغربي أكثر تكلفة وأكثر خطورة. ومن الإنصاف القول هنا أيضا أن الوعود بتقييم مساعدة كافية عبر الحدود للتعويض عن الانخفاض المفروض في المساعدة عبر الحدود كانت غير صحيحة، مما يعرض للخطر إيصال معونة إنسانية كافية إلى جميع المدنيين في الأشهر الباردة والمظلمة المقبلة.

إن مهمة المجلس هي أن يعمل كجهة ضامنة للسلم والأمن الدوليين. وإنه لأمر مجاف للمنطق الكيفية التي اختارت بها بعض الدول الأعضاء في المجلس الحد من وصول المساعدات الإنسانية في أوقات الحاجة الهائلة، بدلا من ضمان ذلك، مع إعطاء الأولوية لروايتها على حساب رفاة المدنيين السوريين، رجالا كانوا أو نساء أو أطفالا.

رابعا، سأكون مقصرا إن لم أعيد التأكيد على أن العملية السياسية الحقيقية التي تتماشى مع القرار 2254 (2015) هي وحدها التي يمكن أن تكسر دائرة العنف. فيمكن للمساءلة فقط أن تبدأ في معالجة المعاناة التي لا يزال يتعرض لها عدد كبير من الأطفال والنساء والرجال السوريين يوميا. ويؤيد المشاركون في الصياغة فيما يتعلق بالملف الإنساني استنتاجات مجلس التحقيق؛ وعمل الآلية الدولية محايدة مستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011؛ وعمل لجنة التحقيق؛ ومبادرات العدالة على الصعيدين الوطني والدولي، تأييدا كاملا. فلن يتمكن اللاجئون من العودة للعيش في

بلدهم الأصلي إلا على أساس طوعي، ولن يفعلوا ذلك إلا إذا شعروا بأن بإمكانهم القيام بذلك بأمان وأمان وكرامة.

وأخيراً، يتعمد البعض إساءة فهم العقوبات الغربية باعتبارها سبب الأزمة الطبية في سورية، ويرى أن من المناسب استغلال أزمة كوفيد-19 للدعوة إلى تخفيف العقوبات، في محاولة عبثية لصرف الأنظار عن كل من القيود الضارة على المساعدات الإنسانية العابرة للحدود وعن الاستهداف الشائن والموتق جيداً للمرافق الصحية من قبل السلطات السورية. لذا، وتوخياً للمناقشة القائمة على الحقائق، أود أن أعيد التأكيد بوضوح على أن الجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي لا تعوق المساعدات الإنسانية ولا الإمدادات الطبية. بل على العكس تماماً، إن الاتحاد الأوروبي هو المانح الإنساني الأول لسورية.

## المرفق 4

## بيان الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

أود أيضا أن أثير بإيجاز بعض النقاط الإضافية بصفتي الوطنية بشأن الحالة السياسية في سورية. أبدأ مرة أخرى بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص على إحاطته وعلى مشاركته الدائمة.

لا يزال الوضع غير مستقر في أجزاء مختلفة من البلد، بعد 10 سنوات من بدء الحرب. ولا تزال الأسر السورية غير قادرة على أن تعيش حياتها بكرامة، ولا يزال الملايين منهم نازحين في الداخل أو لاجئين في الخارج.

وندعو مرة أخرى إلى وقف دائم يمكن التحقق منه على مستوى البلد بأسره، ترصده الأمم المتحدة. فلا يوجد حل عسكري للنزاع. فالطريقة الوحيدة لوقف دوامة العنف وتأمين مستقبل سلمي لسورية هي الانتقال السياسي الشامل للجميع، على النحو المبين في القرار 2254 (2015). لقد أطلقت اللجنة الدستورية قبل أكثر من عام كمستهل لعملية سياسية، ولكنها ظلت منذ ذلك الحين غارقة في مشاحنات إجرائية من دون إحراز أي تقدم يذكر. وهذا ببساطة أمر غير مقبول، ولا سيما بالنظر إلى اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في سورية.

وفي ضوء ذلك، نرحب بكون أن المبعوث الخاص تمكن من الحصول على موافقة الطرفين على تنظيم دورة رابعة للجنة في أقرب وقت ممكن، وكذلك عقد دورة خامسة في أوائل عام 2021. ويجب علينا أن نصر على أن تغتنم جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، هذه الفرصة للمشاركة بصورة بناءة. وينبغي أن تتجاوز المناقشات موضوع المبادئ الأولية وأن تتناول الإصلاحات الدستورية مباشرة. فالمزيد من المداعبات الإجرائية أمر غير مقبول. ولا يمكن قبول المزيد من التأخير. ولا يمكن قبول أي عرقلة إضافية من جانب دمشق. ويجب أن تكون اللجنة الدستورية قادرة على عقد اجتماعات منتظمة تسفر عن نتائج موضوعية.

وهذا الطلب البسيط ليس وضع مواعيد نهائية مصطنعة، كما تصر بعض الدول الأعضاء. بل إنها على العكس من ذلك، تدين التأخيرات المصطنعة التي لفتتها السلطات السورية. وكما أكد بلدي مرارا وتكرارا، فإن اللجنة يملكها السوريون ويقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة. وإذا كان لنا أن نعتبر اللجنة فتحا حقيقيا للعملية السياسية، فعليها أن تفي بوعودها. ولا يمكن للمجلس أن يتسامح مع ممثلي دمشق الذين تجنّبون بنشاط نقاط الخلاف الحقيقية، ويتعاملون مع اللجنة بدلا من ذلك على إنها ورقة توت. إن سورية غير قادرة حاليا على إجراء الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة وشفافة تسمح بمشاركة الشتات السوري. ولذلك، يتعين على اللجنة الدستورية أن تبرز تقدما - بسرعة.

وأخيرا، وفيما يتجاوز اللجنة الدستورية، يجب إحراز تقدم ملموس بشأن تدابير بناء الثقة، ولا سيما الإفراج العاجل عن السجناء السياسيين والمفقودين. ويجب السماح بالوصول إلى المحتجزين وفقا للوائح الدولية. ويجب استعادة حقوق الملكية المشروعة والحقوق الإدارية، ولا سيما حقوق النساء اللواتي تحملن وطأة هذه الحرب. ويجب تحقيق العدالة للضحايا. تؤيد بليجيكا بالكامل جميع مبادرات المساءلة، بما في ذلك الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، ومقاضاة المسؤولين عنها، وتؤيد إحالة النزاع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

## بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: الصينية والإنكليزية]

أشكر نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيدة مطر، والأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغهام على إحاطتهما علي إحاطتهما. كما أود أن أنعي وفاة السيد المعلم، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في سورية، وأن أعرب عن خالص تعازي لأسرته. لقد كان السيد المعلم رجل دولة محنك في سورية، وقدم مساهمة إيجابية في العلاقات بين الصين وسورية.

لقد دخلت الأزمة السورية عامها العاشر الآن. والتسوية المبكرة لها هي التطلع المشترك للشعب السوري وتخدم المصالح المشتركة لبلدان المنطقة، فضلا عن المجتمع الدولي بأسره. ونرى أنه يجب على المجتمع الدولي أن ينسق جهوده في القطاعات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها من القطاعات وأن يتبع نهجا شاملا لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في سورية.

أولا، يجب الالتزام بالتسوية السياسية. إن الصين ما زالت ملتزمة بعملية سياسية بقيادة سورية وملكية سورية. فمستقبل سوريا يجب أن يحدده شعبيها باستقلالية. وندعو جميع الأطراف في سورية إلى تضيق شقة الخلافات بينها من خلال الحوار والتشاور والنهوض بالعمل الموضوعي للجنة الدستورية وعقد الجولة المقبلة من المحادثات عندما تسمح الظروف بذلك. ويجب أن يكون عمل اللجنة الدستورية مستقلا وخال من التدخل الخارجي. ويجب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وتشيد الصين بالمبعوث الخاص غير بيدرسن على زيارته المتكررة إلى المنطقة وبذله مساعيه الحميدة فيها مؤخرا. وكذلك نشجع عملية أستانا والبلدان المعنية على القيام بدور نشط.

ثانيا، يجب القضاء على الإرهاب في سورية. لقد شن الإرهابيون في إدلب العديد من الهجمات مؤخرا، حيث خطفوا واعتقلوا بل أعدموا مدنيين وصحفيين وعاملين في مجال الصحة وعاملين في المجال الإنساني. وقد أدت هذه الأعمال إلى تقويض حالة الهدوء العام في الجزء الشمالي الغربي من البلد وتهديد الأمن والاستقرار في سورية والشرق الأوسط قاطبة، مما أثار القلق في المنطقة والمجتمع الدولي. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تفسير ترتيبات وقف إطلاق النار على أنها موقف عدم تدخل تجاه الإرهاب. وتمشيا مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، يجب على المجتمع الدولي تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب واعتماد معيار موحد ومكافحة الإرهاب في سورية بقوة، بهدف تهيئة بيئة أمنية سليمة للعملية السياسية في البلد.

ثالثا، يجب تحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية في سورية بطريقة شاملة. وما فتئت الحكومة السورية تعمل بنشاط على تنمية الاقتصاد وإيجاد فرص العمل وتعزيز إعادة الإعمار. وينبغي التتويه بهذه الجهود. يجب على المجتمع الدولي أن يُعزز مساعداته لدعم سورية في جهودها الرامية إلى إعادة بناء البنية التحتية الأساسية وتوفير الظروف المعيشية الأساسية ومكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وهذا العمل سيسهل عودة اللاجئين السوريين. وتدعم الصين أعمال الإغاثة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة عبر الحدود وعبر الخطوط. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب الاستفادة من دور الحكومة السورية استعادة كاملة. ومن خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، قدمنا لسورية مساعدات بقيمة 130 مليون دولار، وسنواصل بذل قصارى جهدنا لمساعدة الشعب السوري.

رابعاً، يجب رفع التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سورية. إن وباء كوفيد-19 في سورية يبعث على القلق. فالبلد يعاني نقصاً في الموارد اللازمة لمكافحة هذا الوباء. وفي حين أن العدد الإجمالي للحالات المؤكدة في ارتفاع حاد، فإن التدابير القسرية الانفرادية تقوض بشدة قدرة سورية على تعبئة الموارد لمكافحة الوباء ومساعدة اقتصادها على التعافي. وفي مناسبات عديدة، دعا الأمين العام غوتيريش والمبعوث الخاص بيدرسون إلى رفع الجزاءات الانفرادية المفروضة على سورية. وتحت الصين الولايات المتحدة والبلدان المعنية بقوة على أن تستجيب بصورة فعالة لهذا النداء وترفع فوراً تدابيرها القسرية الانفرادية المفروضة على سورية وبلدان أخرى.

وبعد ظهر هذا اليوم، سيعقد الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين والنيجر اجتماعاً بصيغة آريا بشأن التدابير القسرية الانفرادية. وأعضاء المجلس مدعوون لحضوره.

## بيان من البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر الأمين العام المساعد بالنيابة راجاسنغهام ونائبة المبعوث الخاص السيد مطر على إحاطتهما. وننوه بالجهود الهائلة التي بذلها للوفاء بولائتهما وتحقيق سلام حقيقي في سورية - سلام يمكننا بصورة نهائية من إعادة إحياء البلد بوصفه الدولة المتسمة بالقدرة على الصمود والحيوية.

واليوم، نشعر بقدر كبير من التفاؤل إزاء اتفاق رؤساء اللجنة الدستورية على جدول أعمال دورتي العمل الرابعة والخامسة اللتين ستبدأان في الأسبوع المقبل وستستمران في كانون الثاني/يناير 2021. ونهنئ المبعوث الخاص وجميع المشاركين في هذه الخطوة الهامة وندعو الأطراف إلى المشاركة في هذه المناقشات بأكبر قدر ممكن من الالتزام والروح البناءة. وهذا يذكرنا مرة أخرى بأنه لا بد من إسهام الجميع في هذا الجهد إن كنا نريد تحقيق السلام الدائم في سورية والتخفيف من معاناة السكان المنكوبين.

ونود في البداية أن نعرب عن قلقنا إزاء تزايد العنف وانعدام الأمن في شمال غرب البلد. فهذه الزيادة في الهجمات، التي أودت بحياة مئات المدنيين، بمن فيهم الأطفال، أمر غير مقبول. وعلاوة على ذلك، فإن العنف وانعدام الأمن يشكلان أيضا تحديات خطيرة فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين، الذين يُشرد الكثير منهم ويعيشون في ظروف سيئة للغاية، ونحن على أبواب فصل الشتاء. ومما يزيد الطين بلة أن البلد يفتقر على نحو واضح للحد الأدنى من التأهب للتصدي للوباء الحالي.

ونغتتم هذه الفرصة للإعراب عن خالص تعازينا لأسر آلاف العاملين في مجال الصحة السوريين الذين توفوا بسبب فيروس كورونا. وفي العديد من هذه الحالات، كانت الوفيات نتيجة لانعدام الحماية اللازمة. ويؤسفنا أيضا على نحو مماثل أن نغتتم هذه الفرصة لمعالجة مسألة انعدام الأمن الغذائي المتقشري في البلد. فبسبب الحالة الاقتصادية الحرجة، أصبحت الأسر السورية غير قادرة بشكل متزايد على الحصول على سلة الأغذية الأساسية. ويضاف إلى ذلك أزمة إمدادات الوقود التي نعتبرها حالة لا تطاق حقا ينبغي ألا يعيشها أي إنسان.

ومرة أخرى، نؤيد دعوات العديد من المشاركين في هذا الاجتماع اليوم - والمنظمات الإنسانية في الميدان - إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية في سورية بطريقة مستدامة لتصل إلى جميع السوريين المحتاجين بغض النظر عن مكان وجودهم. وندعو إلى استعراض الطرائق الحالية لتقديم المساعدات على أساس الحياد والنزاهة والاستقلال، ونتساءل عما إذا كانت كافية في الواقع. وندعو الجمهورية الدومينيكية إلى إيجاد حل عاجل للثغرات القائمة فيما يتعلق بالمساعدات، ولا سيما المساعدات الطبية، في شمال شرق البلد، التي وصفها السيد لوكوك في السابق.

ونكرر التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في سورية، وأن ما من سبيل عدا التشاور والحوار السياسيين سيمكن من الاستجابة لتطلعات سكانها، داخل البلد وخارجه على حد سواء. ويجب أن نواصل إحراز التقدم نحو التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015) باعتباره خارطة طريق للتحويل السياسي وشرطا مسبقا للعودة الطوعية والكريمة لملايين المشردين و اللاجئيين السوريين المنتشرين في جميع أنحاء العالم.

وأخيراً، وبما أن اليوم هو اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، تغتتم الجمهورية الدومينيكية هذه الفرصة للإعراب عن رفضها التام لأعمال العنف ضد السكان المدنيين، بمن فيهم النساء. وندعو على وجه الاستعجال الأطراف المتنازعة إلى التقيد بالاتفاقات الحالية لوقف إطلاق النار. فلن يحرز أي تقدم في خضم العنف، ولا مستقبل بدون سلام.

## بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر مقدمي الإحاطات على اللمحة العام التي قدموها عن الحالة السياسية والتحديات الإنسانية العديدة التي يواجهها السوريون قبل حلول فصل الشتاء المقبل.

وبالنظر إلى العملية السياسية، ترحب إستونيا بالإعلان عن عقد الجولة المقبلة من محادثات اللجنة الدستورية في نهاية هذا الشهر في جنيف. وتدعو إستونيا الأطراف إلى المشاركة بنشاط في هذه المناقشات، لأن هذا الاجتماع الرابع قد طال انتظاره بالفعل.

ونحن متفائلون بحذر بشأن العملية السياسية على نحو عام، إذ يوجد أيضا اتفاق مبدئي على عقد الجولة الخامسة في كانون الثاني/يناير. ويجب أن تصبح اجتماعات اللجنة منتظمة من أجل بناء الثقة فيما بين النظام السوري ومعارضته المشروعة.

وأكرر موقف إستونيا بأن حل مسألة المحتجزين والمفقودين هي حجر الزاوية لتحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء النزاع. ولا يزال أكثر من 100,000 شخص محتجزين أو مفقودين في سورية، إلى حد كبير على أيدي النظام السوري. إن إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفاً وتحديد هوية الذين فقدوا أرواحهم هو جوهر القرارين 2254 (2015) و 2474 (2019).

ويبدو أن اتفاق وقف إطلاق النار بين روسيا وتركيا اعتباراً من آذار/مارس ما زال سارياً. وهذه الهدنة تعطي السكان المحليين فترة راحة من العنف. وتمس الحاجة إلى فترة الراحة هذه في ضوء الأعداد المتزايدة من المصابين بمرض فيروس كورونا في جميع أنحاء البلد.

بيد أن عدم الاستقرار ما زال سائداً في أجزاء كثيرة من سورية. وتدين إستونيا بأشد العبارات الهجمات بالقنابل التي وقعت أمس بالقرب من الباب وعفرين وأسفرت عن إصابة أكثر من 40 شخصاً. كما يساورنا القلق من أن الهجمات التي ينفذها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تتزايد باطراد. وتستمر الدعاية التي يقوم بها تنظيم داعش مستهدفاً الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين المكتظة.

وفي هذا الصدد، فإن الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بهدف تقديم المعونة إلى ملايين السوريين كل شهر جهود حاسمة. وقبل حلول فصل الشتاء، يجب أن يكون الحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية أمراً حتمياً للأطراف في الميدان.

## بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر السيدة مطر والسيد راجاسينغام على إحاطتيهما.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أثني على جهود المبعوث الخاص، الذي يعمل في سياق صعب للغاية. وقد أحاطت فرنسا علماً بالإعلان عن التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال للاجتماعين المقبلين للجنة الدستورية. لقد طال انتظار هذا الاتفاق، ونأمل أن يحظى بالاحترام الكامل. غير أنه بعد مرور أكثر من عام على إنشاء اللجنة الدستورية، آن الأوان لتمضي اللجنة أخيراً قدماً في الإصلاح الدستوري. للأسف، نلاحظ أن النظام يرفض المشاركة في العملية السياسية بحسن نية. ومن الواضح أنه يسعى إلى الطعن في ولاية اللجنة الدستورية، التي أيدتها النظام ذاته. ولذلك، ندعو الأمم المتحدة إلى إبقاء مجلس الأمن على علم بأي عقبات جديدة وتحديد المسؤولين عنها.

إن عدم إحراز تقدم على الجبهة السياسية أمر مروع في مواجهة التدهور المستمر للحالة الإنسانية والأمنية. وتشعر فرنسا بالقلق إزاء الأعمال العدائية الجارية في شمال غرب البلد، وتزايد عدم الاستقرار في الجنوب، وترسيخ داعش لوجودها في البادية. وما زال السكان المدنيون يدفعون ثمن ذلك. وثمة حاجة ملحة للاستجابة لنداء الأمين العام ومبعوثه الخاص من أجل تنفيذ وقف دائم للأعمال القتالية وفقاً للقرارين 2532 (2020) و 2254 (2015). وندعو جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تكون حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، في صدارة الأولويات.

ولا تزال الحالة الإنسانية تتدهور. وقد زاد عدد حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا بأكثر من الضعف في شهر واحد، ونعلم جميعاً أن هذا الرقم أقل بكثير من العدد الحقيقي للحالات. ويزداد انعدام الأمن الغذائي سوءاً كل يوم. ولا يتوفر لأكثر من مليوني شخص مأوى ملائم ويستعدون لمواجهة شتاء قاسٍ آخر في ظروف لا إنسانية.

وزيادة الاحتياجات الإنسانية تجعل الوصول الكامل إلى المساعدة الإنسانية أمراً ضرورياً أكثر من أي وقت مضى. إن أوجه القصور في تقديم المعونة الطبية في الشمال الشرقي تبعث على القلق بوجه خاص. وفي هذا السياق، يجب إعطاء الأولوية لإعادة إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية.

وندعو المبعوث الخاص إلى المضي قدماً بشأن جميع عناصر القرار 2254 (2015)، بالتوازي مع عمل اللجنة الدستورية. وأشير إلى الإفراج عن المحتجزين، وتهيئة بيئة آمنة ومحايدة والإعداد للانتخابات وفقاً لأحكام القرار 2254 (2015) - وتحت إشراف الأمم المتحدة - من أجل إعطاء صوت لجميع السوريين، بمن فيهم أولئك في الشتات. ونرحب باعتزام المبعوث الخاص استعراض تنفيذ هذا القرار. وفرنسا مستعدة للإسهام في تلك العملية.

نحن نكرر ما يلي كل شهر: ما لم يكن هناك حل سياسي موثوق به، فإن فرنسا وشركاءها لن يجيدوا عن موقفهم بشأن الجزاءات وإعادة الإعمار. وهذا موقف عملي: لا يمكن تحقيق الاستقرار في سورية

بدون التوصل إلى حل سياسي للنزاع. إن تنظيم مؤتمر بشأن عودة اللاجئين لا يمكن أن يغير الواقع: إذ لم تتوفر الظروف لعودة اللاجئين والمشردين، ولهذا السبب رفضت فرنسا وشركاؤها الأوروبيون المشاركة.

لقد حان الوقت لكي يفهم جميع أعضاء مجلس الأمن أنه لا يمكن لأحد أن يخرج منتصرا من الأزمة السورية بالوسائل العسكرية. وفي مواجهة هذا المأزق، هناك حاجة ملحة إلى استئناف الحوار وإلى أن تبدي جميع الأطراف روحا توفيقية. وأدعو روسيا بشكل خاص إلى الإصغاء لهذه الرسالة وجعل النظام السوري، الذي يدين ببقائه لروسيا، يمضي قدما في هذا الشأن.

## المرفق 9

## بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر ساوتر

أضّم صوتي إلى الآخرين في شكر نائبة المبعوث الخاص خولة مطر على إحاطتها. أشكرها والمبعوث الخاص بيدرسن على جهودهما التي لا تكل.

كانت تلك الجهود بلا طائل إلى حد كبير، وهذا ليس خطأهم. لم تحرز اللجنة الدستورية أي تقدم حقيقي حتى الآن. ونحن نعتقد أن هذا يرجع إلى العرقلة المستمرة والمنهجية من جانب النظام السوري. إن هدف النظام واضح: فهو يريد تأجيل وعرقلة اللجنة الدستورية حتى الانتخابات الرئاسية في عام 2021. يجب علينا ألا نسمح لهم ولن نسمح لهم بفعل ما يريدون لن يندفع المجتمع الدولي. إذ لن يعترف بنتائج انتخابات، تكون غير حرة ونزيهة ولا تجري وفقاً لدستور جديد تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع السوريين، بمن فيهم أولئك في الشتات.

وقد أحطنا علماً بالاتفاق على مواعيد وجدول أعمال الجولتين الرابعة والخامسة لاجتماعات اللجنة الدستورية. يجب أن تناقش هذه الاجتماعات أخيراً المسائل الجوهرية من أجل إحراز تقدم ملموس نحو صياغة دستور جديد. وندعو النظام السوري إلى الانخراط أخيراً بجدية وبصورة بناءة في أعمال اللجنة الدستورية، وندعو روسيا إلى استخدام نفوذها على دمشق في هذا الصدد.

إن العملية السياسية التي تجري برعاية الأمم المتحدة، تمشياً مع القرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق) هي السبيل الوحيد المستدام للخروج من الكارثة السورية. إن التظاهر بأن النزاع في سورية قد انتهى وأن الوضع يسير نحو السلام والتطبيع أمر سخيف بصراحة. ولهذا السبب كان المؤتمر الأخير المعني بعودة اللاجئين حيلة دعائية مغرضة. ومن المشين الادعاء بأن ما يُزعم من قيام الدول الغربية بالتخويف، أو فرض عقوبات على النظام، أو عدم تقديم المساعدة لإعادة الإعمار، من شأنه أن يعوق عودة اللاجئين السوريين.

إذا نظرنا إلى الحقائق على أرض الواقع، يتضح على الفور أن حرب النظام السوري ضد شعبه، بتحريض من حليفه، إيران وروسيا، ونظام القمع الوحشي الذي يتبعه، إلى جانب التهديد الخطير بالاحتجاز العشوائي والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجسدي والجنسي، هي الأسباب الرئيسية التي جعلت ملايين السوريين يهربون من بلدهم. كما أنها تشكل أكبر العقبات التي تحول دون عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية في سورية عودة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة، بما يتماشى مع القانون الدولي وعتبات ومعايير حماية اللاجئين العائدين إلى سورية الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وأود أن أؤكد من جديد أنه لن يكون هناك رفع للعقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي ما لم يغير النظام السوري سلوكه الوحشي وينهي انتهاكاته الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأود أيضاً أن أوضح أن ألمانيا والاتحاد الأوروبي لن يساعدا في إعادة إعمار سورية إلا عند الشروع بشكل ثابت في عملية انتقال سياسي شاملة وحقيقية وجامعة وفقاً للقرار 2254 (2015).

يجب تنفيذ جميع عناصر القرار 2254 (2015) تنفيذاً كاملاً. وبالإضافة إلى وقف إطلاق النار الكامل على الصعيد الوطني دون تأخير، نحتاج إلى أن نرى الإفراج الفوري عن الأشخاص المحتجزين

تعسفاً، ولا سيما النساء والأطفال. ونأسف بشدة لعدم اتخاذ أي إجراء ذي مغزى بشأن مصير المحتجزين والمفقودين، وهو أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة بين الأطراف السورية. ولا تزال ألمانيا مقتنعة بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعرب عن موقف موحد ويطلب إلى جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، الذي يحتجز الأغلبية العظمى من المحتجزين، الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً، بدءاً بأضعف الفئات. وينبغي للمجلس أيضاً أن يدعو جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، إلى السماح للمنظمات الإنسانية ذات الصلة بالوصول فوراً ودون قيد ودون عوائق إلى جميع السجناء ومرافق الاحتجاز. وينبغي للمجلس أن يحث جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، على إبلاغ الأسر بمصير عشرات الآلاف من المفقودين والمختفين وأماكن وجودهم.

وأخيراً، يجب على المجلس أن يضطلع بمسؤوليته. ويجب أن ينضم إلى مكافحة الإفلات من العقاب وأن يضمن محاسبة المسؤولين عن التعذيب والقتل في السجون السورية وعن الجرائم والفظائع. لقد تم توثيق الأدلة على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في سورية توثيقاً جيداً في تقارير مختلفة، وأيضاً في صور قيصر. وقد تم تقديم هذه الصور كدليل في محاكمة ضابطين سابقين من ضباط الاستخبارات السورية أمام محكمة ألمانية في كوبلنز. ويجب ألا نتسامح مع الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم في سورية. إن من يرتكب الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب يجب ألا يشعر بالأمان في أي مكان وسيخضع للمساءلة. ودون ذلك، لن تكون المصالحة والسلام المستدام في سورية أمراً ممكناً.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أود أن أضيف بضع كلمات بصفتي الوطنية. إن دعمنا للشعب السوري سيستمر. فالشتاء قادم. وبالتالي، ستخصص ألمانيا 24 مليون دولار أخرى لصندوق المساعدات الإنسانية العابرة للحدود السورية. وقد تعهدت ألمانيا بأكثر من 1,6 بليون دولار في عام 2019 وخصصتها لدعم المحتاجين داخل سورية واللاجئين في البلدان المضيفة في المنطقة. ومنذ عام 2012، قدمت ألمانيا أكثر من 10 بلايين دولار، وينبغي ألا ننسى أن أكثر من 700 000 لاجئ سوري يعيشون في ألمانيا. إن نهجنا في هذا الأمر إنساني نهج بحت، لأننا نهتم حقاً بالشعب السوري وسنواصل القيام بذلك.

## بيان نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محسن سيهاب

يود وفد بلدي أن يشكر نائبة المبعوث الخاص السيدة مطر والأمين العام المساعد بالنيابة ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ السيد راجاسينغام على إحاطتهما بشأن الأوضاع السياسية والإنسانية في سورية. ونود مرة أخرى أن نعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة وشركائها في مجال العمل الإنساني على مواصلة تقديم المساعدات المنقذة للحياة للشعب السوري، على الرغم من الظروف الصعبة في الميدان. وتشيد إندونيسيا أيضاً بالالتزام القوي للمبعوث الخاص بيدرسن وفريقه بالسعي إلى تحقيق السلام في سورية. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب الإسراع في زيادة الاستجابات الإنسانية، لا سيما مع تزايد حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا وبداية فصل الشتاء. وعلاوة على الأزمة الاقتصادية وخطر جائحة مرض فيروس كورونا، يجب على الشعب السوري أيضاً التعامل مع موسم الشتاء القاسي والصعب. إن العديد من الناس في سورية نازحون بالفعل، حيث تعيش ملايين العائلات في ملاجئ غير كافية ومزدحمة. ولا يسعنا إلا أن نتخيل المصاعب التي يواجهونها خلال فصل الشتاء في حالة التشرّد. بالإضافة إلى ذلك، ألحقت الأمطار الشتوية أضراراً بمواقع النازحين داخلياً في شمال غربي سورية، مما أدى إلى تفاقم الوضع المتردي أصلاً.

ولذلك فمن الأهمية بمكان ضمان إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى المدنيين المحتاجين. وفي هذا السياق، يعتقد وفد بلدي أن الجمع بين الوصول عبر خطوط التماس وعبر الحدود أمر مهم من أجل كفالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية عبر أقصر الطرق ووفقاً للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

ثانياً، نرحب باتفاق الرئيسين المشاركين فيما يتعلق بجلسات اللجنة الدستورية المقبلة. ويسرنا أن نسمع أن من المقرر عقد الجولة الرابعة للجنة الدستورية يوم الاثنين المقبل في جنيف، على أن تعقبها جولة خامسة في كانون الثاني/يناير 2021.

وتأمل إندونيسيا بإخلاص أن تواصل جميع الأطراف المعنية المشاركة بطريقة بناءة من أجل إحراز تقدم ملموس وموضوعي تحت رعاية الأمم المتحدة ووفقاً للقرار 2254 (2015). فستكون هذه خطوة هامة في ضمان عملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها.

ومن الضروري أيضاً أن تتوصل جميع أطراف النزاع والأطراف التي لها نفوذ عليها إلى اتفاق شامل من أجل حل النزاع سلمياً، فضلاً عن تجنب المزيد من المعاناة للشعب السوري.

ثالثاً، من الضروري حماية المدنيين ووقف الأعمال العدائية. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء اشتداد الأعمال العدائية في بعض المناطق في سورية. وتحت إندونيسيا جميع الأطراف المعنية على وقف الأعمال العدائية والامتنال فوراً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. إن الحفاظ على الهدوء في سورية واحترام اتفاق وقف إطلاق النار عاملان أساسيان. فلا يستطيع الشعب السوري تحمل المزيد من التوترات أو النزاع في هذا الوضع الصعب للغاية بالفعل. والحل العسكري ليس هو الحل للنزاع في هذا البلد.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازينا في وفاة وزير الخارجية السابق وليد المعلم.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية أن يتحد المجلس حول هذا الهدف الإنساني المشترك لتخفيف معاناة الشعب السوري، ودعم ولاية المبعوث الخاص لمساعدة البلد على تحقيق تسوية سياسية شاملة.

## بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل بالفرنسية]

أشكر السيدة خولة مطر والسيد راميش راجاسينغام على إحاطتهما.

لا تزال الحالة في سورية في طريق مسدود، في الوقت الذي بدأنا نشهد فيه، في مسارح أخرى، بواذر مشجعة جداً على أن الأزمة تُحل من خلال الحوار. ولا تزال الزيادة في الأعمال العدائية التي أُبلغ عنها في الأسابيع الأخيرة في شمال غربي سورية مصدر قلق، والتي أودت بحياة عدة أشخاص بمن فيهم ثلاثة أطفال واثان من العاملين في المجال الإنساني، كما أفادت اليونيسيف. ويدين وفد بلدي هذه العودة إلى العنف، ويدعو الطرفين إلى وقف الأعمال العدائية فوراً، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق تقدم ملموس في حل الأزمة في سورية.

إن حل هذه الأزمة، كما لن نتوقف عن القول، يجب أن يتحقق على أساس سياسي لا عسكري، وفقاً لعملية يقودها السوريون أنفسهم ومن خلال مختلف مكونات المجتمع السوري. ولهذا السبب، فمن الملح إعادة العملية السياسية إلى مسارها الصحيح، وفقاً للقرار 2254 (2015). كما ذكر غير بيدرسن الشهر الماضي:

”إن التوصل إلى اتفاق سياسي لتنفيذ القرار 2254 (2015) هو في الواقع السبيل لاستعادة سيادة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها وتلبية التطلعات المشروعة لجميع السوريين.“  
(المرفق الأول، S/2020/1049)

وتحقيقاً لتلك الغاية، أود أن أدعو الأطراف الفاعلة في النزاع السوري إلى ممارسة قدر أكبر من ضبط النفس والعمل على تخفيف حدة الأعمال العدائية. ونكرر أيضاً دعوات الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في سورية من أجل تهيئة الظروف الملائمة لنجاح العملية السياسية وتخفيف آثار جائحة مرض فيروس كورونا الذي ينتشر بوضوح مثير للقلق في جميع أنحاء البلد. ولكن هذه النداءات التي ننتظرها بفارغ الصبر، كما أكد وفد بلدي مراراً، يجب ألا تصرفنا عن مكافحة الإرهاب، تماماً كما أن من الأهمية بمكان أن نمنع الجماعات الإجرامية من الاستقادة من الأزمة الصحية الحالية.

وفيما يتعلق بعمل اللجنة الدستورية، يسرنا أن نعلم أن المبعوث الخاص سيعقد الجولة الرابعة من المشاورات، في حالة رفع القيود المتعلقة بمرض فيروس كورونا، في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، وجولة خامسة في كانون الثاني/يناير 2021.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يدعو وفد بلدي جميع الجهات المعنية إلى التحلي بالمرونة من أجل المضي قدماً على المسار السياسي نحو تحقيق سلام دائم في سورية. كما ينبغي لأطراف النزاع اتخاذ خطوات لتعزيز الثقة المتبادلة، بما في ذلك من خلال عمليات الإفراج الجماعي الانفرادية عن المحتجزين، وتوفير المعلومات لأسر المفقودين، كتدبير لبناء الثقة على النحو الذي طلبه المبعوث الخاص.

ولا تزال النيجر ترى أنه لا يمكن معالجة المسائل السياسية والإنسانية للأزمة السورية بشكل منفصل، لأن استمرار الأعمال العدائية يؤثر سلبيًا على الحالة الإنسانية، التي تؤثر بدورها على عملية السلام.

وفي الواقع، لا يزال معدل الإصابة بكوفيد-19 في سورية يشكل مصدر قلق بالغ، حيث إن ضعف البنية التحتية الصحية وانعدام الأمن وظروف المعيشة وعدم توفر المياه والمرافق الصحية الكافية، لا سيما في الشمال، يعيق القدرة على الاستجابة بفعالية. وهناك عدد كبير من الأشخاص الضعفاء، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون، معرضون لخطر الإصابة بالفيروس. وهذا عامل رئيسي من عوامل الخطر في حدوث أزمة أكثر حدة، حيث إن التباعد الاجتماعي يكاد يكون مستحيلًا في المخيمات المكتظة.

ويتضح من الإحاطة المفصلة التي قدمها السيد راجاسينغهام للتو أن المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الشعب السوري أدنى من المستوى اللازم لتلبية احتياجاته. ويجب إدخال تحسين كبير على آلية إيصال هذه المعونة في جميع أنحاء الأراضي السورية. ولذلك، ثمة حاجة إلى ترشيد الإجراءات المتبعة وتبسيطها عند معبر باب الهوى وبين خطوط التماس من أجل تسريع إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات والمعدات الطبية التي تشتد حاجة النظام الصحي السوري إليها للتصدي للجائحة. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى تخفيف أو تعليق الجزاءات الاقتصادية الانفرادية التي يمكن أن تقوض قدرة سورية على التصدي لهذه الجائحة. فهذه الجزاءات تشكل مصدرا لتفاقم الحالة، ليس فقط بالنسبة لسورية، بل وبالنسبة لجيرانها أيضا.

وختامًا، أود الإعراب عن تقدير وفد بلدي للمبعوث الخاص وفريقه على جهودهما الدؤوبة للمشاركة في حوار مع جميع الجهات المعنية في العملية، بما في ذلك المجلس الاستشاري للمرأة ومنظمات المجتمع المدني، في سورية وفي المنطقة.

## بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

[الأصل: بالروسية]

نتوجه بالشكر للسيدة خولة مطر والسيد راميش راجاسينغام على إحاطتهما اليوم. ويسرنا أن نرى السيدة مطر في صحة جيدة.

ونود أن نعرب عن تعازينا القلبية، عن طريق السفير الجعفري، لأسرة وليد المعلم، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، في وفاته، وكذلك إلى سورية شعباً وحكومة. وسنتذكره كدبلوماسي حكيم وصاحب مبادئ. لقد تصدى بكفاءة للتحديات التي واجهها في مجال السياسة الخارجية خلال السنوات الصعبة في سورية. كما أسهم بشكل كبير في تطوير العلاقات الثنائية السورية الروسية.

ونرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه الوفود السورية في اللجنة الدستورية بشأن خطة الاجتماعات المقبلة للمجموعة المصغرة التابعة للجنة المسؤولة عن الصياغة وجدول أعمالها. ونحن على ثقة بأنها ستواصل عملها بدون اضطرابات هذا العام وفي العام القادم. وللأسف، يجب أن يؤخذ في الاعتبار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والقيود ذات الصلة، حيث إنه من المهم حماية صحة وسلامة جميع الممثلين السوريين، وفريق السيد بيدرسون، والجانب السويسري كمضيف. ونأمل ألا تؤدي الجائحة إلى تعطيل خطط السوريين. وسنواصل دعم جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص. وقد كانت المفاوضات التي جرت في موسكو يومي 19 و20 تشرين الثاني/نوفمبر مفيدة للغاية.

وثمة عنصر هام آخر يتمثل في الحفاظ على إجراء عملية تملك زمامها سورية، وبدون تدخل خارجي. ويجب ألا يخضع عمل اللجنة الدستورية لأي مواعيد نهائية. ونعتقد أن دور المجتمع الدولي هو تهيئة بيئة بناءة من أجل عمل اللجنة.

ولا تزال الحالة في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية هادئة بوجه عام. ويتصدى الجيش السوري للهجمات التي تشنها الخلايا الإرهابية النائمة. ولا تزال إدلب تشكل بؤرة توتر ومعقل للإرهابيين من هيئة تحرير الشام. فعلى الرغم من وقف الأعمال العدائية، يواصلون أعمالهم الاستفزازية وإطلاق نيرانهم على القرى والمواقع التابعة للجيش. وتستمر الاشتباكات بين مختلف الجماعات، وسوء معاملة المدنيين في إدلب، وعمليات الإعدام، والهجمات على العاملين في المجال الإنساني. وستستمر جهود مكافحة الإرهاب بالرغم من محاولات بعض الممثلين الغربيين حماية المسلحين بالدعوة إلى وقف إطلاق النار معهم.

إن تغيير اسم الإرهابيين أمر غير مقبول. إلا إنه من المعروف أن بعض الدول الغربية قد رعت حملات إعلامية واسعة النطاق تؤيد الإطاحة بالحكومة السورية الشرعية بالقوة. وقد شاهدنا جميعاً تلك الفيديوها المروعة وغير الإنسانية، التي من الواضح أن تصويرها تلقى تمويلاً من رعاة خارجيين.

ويساورنا قلق عميق إزاء ما يجري في الأراضي التي لا يزال فيها وجود عسكري غير قانوني للولايات المتحدة. فوجود احتلال أجنبي لا يثير النزعات الانفصالية ويخل بالعلاقات التاريخية بين مختلف الجماعات العرقية والدينية في سورية فحسب، بل ويقوض الجهود الرامية إلى استعادة السلامة الإقليمية للبلد. ولا يقدم زملاؤنا الغربيون ضمانات شفوية بأنهم "حريصون كل الحرص على تعزيز حقوق الإنسان" إلا عندما يكون ذلك مناسباً لهم. ولكنهم في الواقع يعضون الطرف عن حقوق الإنسان في ذلك الجزء من سورية

وفي إدلب. وفي الوقت نفسه، هناك تقارير عن إطلاق سراح مسلحين من السجون وإعادة توطينهم في المناطق التي تسيطر عليها دمشق، وعن محاكمات مخطط لها، من بين أمور أخرى، لمواطنين أجنبي، ولكن ليس من الواضح في أي محاكم ستتم المحاكمات. ويتم التكتّم على قمع السكان العرب ويستمر نهب حقول النفط وتلوث البيئة في سورية، ولكن للأسف لا تذكر الأمم المتحدة شيئاً عن ذلك.

وما برحت روسيا تدعو إلى الحفاظ على وحدة سورية واحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية. وتدعو إلى رفض خطط تقسيم البلد وإطالة أمد النزاع المسلح هناك. ويتعلق ذلك بكل من شرق سورية وغربها، وكذلك الجولان السوري المحتل، الذي نعتبر زيارة كبار مسؤولين من الولايات المتحدة له عملاً استفزازياً.

ونلاحظ استدامة إيصال المساعدة الإنسانية من الأمم المتحدة من خلال الآلية العابرة للحدود في شمال غرب سورية. ونحن مقتنعون بأن العاملين في المجال الإنساني لديهم القدرة الكافية للاستعداد لفصل الشتاء.

ولا يفوتنا أن نذكر مسألة سئنا منها بالفعل، وهي القافلة الإنسانية عبر خطوط التماس إلى بلدي الأتارب ودار عزة، في شمال غرب سورية. فمنذ نيسان/أبريل، نسمع عن عدم التوصل إلى اتفاق مع جميع الجهات المعنية بشأن تنظيم هذه القافلة من داخل سورية. ومن المدهش أن زملاءنا لا يذكرن شيئاً عن عدم رغبة الأطراف في التوصل إلى اتفاق أو انتهاكاتهم للمبادئ الإنسانية، على الرغم من أن هذه الانتقادات تنهال باستمرار على دمشق، الأمر الذي في الواقع يزيد من عدد التصاريح الصادرة للقوافل الإنسانية إلى مختلف مناطق البلد.

لقد سمعنا بالفعل اليوم - وسنسمع أكثر - عن المبادئ الإنسانية للغاية التي تنطوي عليها الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبلدان أخرى على الشعب السوري. وقد تعرفنا مؤخراً على أحدث نسخة من المذكرة التوجيهية المعنونة "مذكرة توجيهية من المفوضية بشأن توفير المعونة الإنسانية لمكافحة جائحة كوفيد-19 في بعض البيئات الخاضعة لتدابير تقييدية من الاتحاد الأوروبي". وهذه المرة، تناولت التوجيهات فنزويلا ونيكاراغوا وإيران، في حين أن الإصدار السابق كان مخصصاً لسورية. وإذا قرأنا هذه الوثيقة بعناية، سنفهم بسرعة أن كل هذه الإنسانية لا تساوي فلساً واحداً - إذ ينص الدليل على شروط للتفاعل مع سورية من شأنها أن تخيف أي جهة فاعلة إنسانية محتملة.

رغم الضغوط الخارجية والتشديد المستمر - حتى في ظل جائحة فيروس كورونا - للجزاءات الانفرادية غير الشرعية التي تستهدف السوريين العاديين، لا تزال الحكومة السورية تبذل جهوداً للتوصل إلى تسوية بعد انتهاء النزاع. ومن بين مهامها المحورية إعادة بناء المساكن والبنية التحتية للاجئين السوريين الذين يعودون طوعاً إلى ديارهم يوماً، مهما كره زملاؤنا الغربيون ذلك.

وفي 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت دمشق مؤتمراً دولياً لتيسير عودة اللاجئين، ضم ممثلين لأكثر من 20 دولة ومنظمة دولية. وقدمت روسيا المساعدة إلى الجانب السوري في عقد هذا الحدث وشاركت فيه مشاركة نشطة. وللأسف، لم تكن الأمم المتحدة ممثلة إلا بصفة مراقب، مما أدى إلى تقليص قدرتها على المشاركة في المؤتمر بشكل مجد. ونأمل أن تشارك الأمم المتحدة في هذه العملية الإنسانية البحتة على نحو أكثر نشاطاً، بدون الإشارة إلى الأهداف السياسية لبعض الدول الأعضاء.

وهذه الأهداف للزملاء الغربيين - في المقام الأول من الولايات المتحدة، التي قاطعت المؤتمر ودعت الآخرين إلى القيام بالشيء ذاته - أهداف تفسر نفسها بنفسها كثيراً. وأظهروا مرة أخرى المعايير

المزدوجة المطبقة على سورية وشعبها، أو بالأحرى، على السوريين الذين ينظر إليهم الغرب على أنهم "سيئون"، والذين يريدون في الأساس أن يعيشوا في بلدهم من دون الإطاحة بالحكومة. وهكذا، فقد بذلت جهود ملموسة لتقويض تنفيذ القرار 2254 (2015) - وهو القرار الذي يدعو بلا هوادة إلى التمسك به، وينص بشكل مباشر على ضرورة عودة اللاجئين إلى سورية. وأخشى أن أخيب آمال زملائنا: فقد أكد المؤتمر الحاجة إلى العمل الموضوعي على هذا المسار، وأعطى إشارة بداية لهذه العملية المنهجية والمحددة الأهداف.

لقد حددت روسيا جهودها الرامية إلى إعادة أبناء مواطنينا من سورية إلى وطنهم. وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر، عادت مجموعة أخرى مكونة من 27 طفلاً روسياً إلى ديارهم. وفي المجموع، تمت إعادة 133 قاصراً روسياً إلى وطنهم من سورية منذ عام 2017. وبالنظر إلى خطط إدارة المنطقة الشمالية الشرقية لتفكيك مخيم الهول، فإننا نوجه انتباه زملائنا إلى الحاجة المتزايدة إلى إعادة مواطنيهم إلى بلدانهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نولي اهتماماً وثيقاً للحالة الإنسانية المتردية في هذا المخيم. ونذكر أيضاً بمسؤولية الولايات المتحدة، بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، عن كل ما يحدث في مخيم الركبان.

ونرحب بقرار عقد اجتماع مشترك بشأن الأوضاع السياسية والإنسانية في سورية، لأنه يحقق أقصى قدر من عمل مجلس الأمن ويتيح فرصة لمعالجة الحالة في البلد بطريقة شاملة. ونأمل أن تستمر هذه الممارسة.

## بيان نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

أشكر السيد راجاسينغام، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة مطر، نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطتهما الإعلاميتين

توجد علاقة معقدة ومتشابكة بشكل لا ينفصم بين الحالتين الإنسانية والسياسية في سورية. ويؤدي عدم إحراز تقدم على المسار السياسي إلى زيادة تدهور الحالة الإنسانية المتردية أصلاً. ويعرقل هذا التدهور الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع الذي طال أمده. ومن الضروري، على هذا النحو، اتباع نهج كلي وعملي.

وتكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين الإعراب عن تأييدها للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص وعمل اللجنة الدستورية. ونرحب بالإعلان عن عقد دورة رابعة للهيئة المصغرة للجنة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، ونشجع جميع الأعضاء على المشاركة بحسن نية على نحو يصب في مصلحة جميع السوريين. ولا يزال عمل اللجنة خطوة حاسمة في العملية السياسية الأوسع نطاقاً.

كما أن معالجة القضايا العالقة المتعلقة بالمتحجرين والمفقودين أمر أساسي أيضاً لدفع العملية الأوسع نطاقاً، وسوف يسهم بلا شك في بناء الثقة والمصالحة داخل سورية. ونحث على اتخاذ إجراءات متجددة وهادفة في هذا الصدد.

ونحيط علماً بـ "المؤتمر الدولي لعودة اللاجئين السوريين" الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر في دمشق. ونرحب بالمشاركة والتعاون البنائين من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً ونشجعهم على ذلك، في محاولة لإحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة الحاسمة. إن تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين داخلياً عودة آمنة وطوعية وكريمة ومطلعة كما يجب، تشمل إعادة بناء وإصلاح الهياكل الأساسية التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. ونحن نناشد المجتمع الدولي مرة أخرى الإسهام في هذا الجهد.

ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بالعنف المتقطع في الشمال الغربي، في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في آذار/مارس. ويجب على جميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تلتزم بالاتفاق لضمان حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية وتوفير المعونة الإنسانية بشكل مستدام. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتمثل مكافحة الإرهاب والأنشطة العسكرية الأخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ونذكر جميع الأطراف، كما قيل مرات عديدة، بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع.

يستمر التدهور الاجتماعي والاقتصادي في سورية ويتفاقم جراء الجائحة العالمية. ويشكل انعدام الأمن الغذائي تهديداً مستمراً، ولا تزال الضروريات الأساسية بعيدة المنال. و نشعر بقلق خاص إزاء ملايين السوريين المقيمين في مختلف المخيمات وغيرها من المستوطنات العشوائية التي تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ التدابير الوقائية اللازمة ضد جائحة فيروس كورونا. ونكرر الدعوة إلى رفع جميع التدابير القسرية

الانفرادية المفروضة على سورية، لمساعدة البلد على تلبية احتياجاته الإنسانية الملحة، خاصة مع اقتراب فصل الشتاء، والسماح له بالتصدي الناجح للجائحة والتخلص منها.

وندعم الآلية العابرة للحدود، التي لا تزال تشكل شريان الحياة بالنسبة لملايين السوريين. ولذلك، من الضروري زيادة المساعدة عبر الحدود وعبر الخطوط لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة، على نحو يتماشى مع المبادئ الإنسانية.

والسبيل الوحيد للخروج من النزاع السوري هو عملية سياسية تضع الشعب السوري في الصدارة، وتُظهر احترام سيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية، من خلال انسحاب جميع القوات الأجنبية غير المأذون لها، ومراعاة آراء جميع السوريين.

وبعد أن تحمل الشعب السوري آثار عقد من الحرب، فإنه يستحق السلام والاستقرار. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم كل الدعم اللازم لتحقيق هذا الهدف.

وقبل أن نختتم، نود أن نعرب عن تعازينا للجمهورية العربية السورية في وفاة معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وليد المعلم. كما نهني معالي السيد بشار الجعفري على تعيينه نائبا لوزير الخارجية.

## بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيرى ماتجيبلا

يود وفد بلدي أن يشكر نائبة المبعوث الخاص السيدة خولة مطر والأمين العام المساعد بالنيابة ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ السيد راجاسينغام على إحاطتهما بشأن الأوضاع السياسية والإنسانية في سورية. وتود جنوب أفريقيا أيضاً أن ترحب بزملائنا الممثلين الدائمين لجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا في جلسة اليوم.

وسأتناول في بياني اليوم ثلاثة عناصر، هي العناصر السياسية والأمنية والإنسانية في سورية.

أولاً، فيما يتعلق بالحالة السياسية، ترحب جنوب أفريقيا بمجموعة الاتفاقات التي توصل إليها مؤخرًا الرئيسان المشاركان للجنة الدستورية بشأن جدول أعمال الاجتماعات المقبلة ومواعيدها. ونثني على التقدم المحرز في الاتفاق على جدول أعمال للمبادئ الوطنية خلال الجولة الرابعة من المحادثات، التي تبدأ في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، وعلى المسائل الدستورية في الجولة الخامسة من المفاوضات. ونأمل أن تستمر روح التعاون هذه خلال هذه المناقشات الهامة.

وتدعو جنوب أفريقيا الأطراف إلى البناء على هذا الزخم والانخراط بطريقة بناءة في تعزيز العملية السياسية. إن إحراز تقدم حقيقي وملحوس في اللجنة الدستورية، وكذلك فيما يتعلق بوقف الأعمال العدائية، يتطلب وقف جميع التدخلات الخارجية، بما في ذلك من حيث الدعم المقدم إلى الجماعات المسلحة. ويجب احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

والعنصر الثاني الذي أود أن أتطرق إليه هو الحالة الأمنية في سورية. وأود أن أبدأ بالإعراب عن قلقي العميق إزاء استمرار العنف، الذي شهد زيادة في انتهاكات وقف إطلاق النار والأعمال العدائية في شمال غرب سورية. وقد أدى ذلك إلى مقتل وإصابة عدد من المدنيين، بمن فيهم عاملون في المجال الإنساني. وتبعث التقارير التي تفيد بمقتل ثمانية مدنيين، من بينهم اثنان من عمال الإغاثة، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر في جنوب إدلب بسبب عدد من الغارات الجوية على القلق حقا. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأشيد بتفاني وصلابة جميع العاملين في المجال الإنساني، الذين يواصلون تقديم خدمات أساسية في مواجهة هذه التحديات.

كما يساهم استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، بالإضافة إلى التقارير المتزايدة عن الغارات الجوية والقصف - كل ذلك - في زيادة عدد القتلى والجرحى المدنيين. فمتى يفيض بنا الكيل؟

تحت جنوب أفريقيا الأطراف على الالتزام الكامل باتفاق وقف إطلاق النار في إدلب والامتناع عن أي أعمال قد تؤدي إلى تصعيد التوترات أكثر مما هي عليه. وتؤيد جنوب أفريقيا تأييدا تاما، في هذا الصدد، دعوة المبعوث الخاص بيدرسن إلى وقف إطلاق النار الكامل والفوري في جميع أنحاء البلد، تمشيا مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في مواجهة الجائحة العالمية المستمرة. ونقدر، في هذا الصدد، التعاون بين روسيا وتركيا لكفالة هدوء نسبي في الشمال الشرقي.

والعنصر الثالث والأخير الذي أود أن أتطرق له هو الحالة الإنسانية في سورية. فقد أدت الصعوبات الاقتصادية الحادة، التي تفاقمت بسبب استمرار الأعمال العدائية وتزايد انتشار جائحة مرض

فيروس كورونا (كوفيد-19) وبداية ظروف الشتاء القاسية، إلى مجموعة فريدة من الظروف التي ساهمت في الحالة الإنسانية في سورية. ومما يدعو إلى القلق الشديد أن عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 زادت بأكثر من الضعف في الشهر الماضي.

وتكرر جنوب أفريقيا تأكيد موقفها القائل بضرورة حصول كل من يحتاجون إلى المعونة الإنسانية عليها، بغض النظر عن هويتهم أو مكان وجودهم. وكما سمعنا هنا اليوم وفي الإحاطات السابقة، هناك ملايين السوريين الذين يحتاجون إليها. وفي هذا الصدد، يكتسي تسليم المعونة الإنسانية وتقديم الدعم الإنساني بصورة آمنة وغير متحيزة ومن دون عوائق، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني، أهمية أكثر من أي وقت مضى. ويشمل ذلك استخدام جميع الأساليب المتاحة لإيصال المعونة، بما في ذلك المساعدة عبر الحدود وعبر خطوط التماس. وندعو حكومة سورية إلى مواصلة تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة وشركائها من أجل تحسين وتعزيز عمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس، لا سيما في المناطق التي تكون فيها المساعدة عبر الحدود محدودة. فمن دون هذه المساعدة الحاسمة، سيظل الشعب السوري يواجه تزايد انعدام الأمن الغذائي والآثار الطويلة الأجل لسوء التغذية، خاصة في ظل ظروف فصل الشتاء القاسية.

وتطلب جنوب أفريقيا مرة أخرى إلى الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يدرجا في تقاريرهما إلى المجلس آثار الجزاءات الانفرادية المباشرة وغير المباشرة على الحالة الإنسانية في سورية. وقد ذكر العديد من أعضاء المجلس في وقت سابق أن المدنيين السوريين هم الذين يتحملون أشد آثار الحالة الإنسانية. وبالتأكيد، ينبغي ألا يتفاقم هذا الوضع بالثقل الإضافي للتدابير الاقتصادية الانفرادية.

يتمثل جانب هام في إحراز تقدم في العملية السياسية في ضرورة اتخاذ تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك إطلاق سراح المدنيين، لا سيما النساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة، من الاحتجاز. ويمكن لهذه الخطوات أن تساعد في بناء الثقة وأن تشجع إيجاد الحلول الوسط الضرورية في أي عملية تفاوض.

وكما قلنا مرارا من قبل، لا يمكن تسوية الحالة في سورية إلا من خلال الحوار والمفاوضات والتنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015).

وأود أن أعتزم هذه الفرصة للترحيب بالإحاطات المشتركة بشأن الأوضاع السياسية والإنسانية في سورية. إن مناقشة هذين الجانبين الهامين للنزاع السوري معا توفر رؤية شاملة للوضع على أرض الواقع في سورية وتتيح لأعضاء المجلس فرصة للاطلاع على الخيارات الكلية لإحراز تقدم نحو السلام والاستقرار والازدهار في سورية، ومناقشتها.

## بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: العربية]

أشكر السيد راميش راجاسينغام، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة، ونائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، خولة مطر، على إحاطتهما.

لا توجد مؤشرات ملموسة، منذ أن عقد المجلس جلسته الشهر الماضي (انظر S/2020/1049)، حول تحقيق اختراق في المسار السياسي لإنهاء الأزمة السورية أو في تطوّر حالة السوريين الإنسانية نحو الأفضل، كما لمسنا من إحاطتي راجاسينغام وبيدرسن منذ قليل.

وفي هذا الإطار، تجددت تونس تأكيد موقفها المتمثل في أنه لا يوجد بديل مستدام للحل السياسي لمعالجة الجذور العميقة للأزمة وإنهاء المعاناة الإنسانية للسوريين، وذلك استناداً إلى قرار مجلس الأمن 2254 (2015) بما يحفظ وحدة سورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية وينهي التدخلات الخارجية ووجود الجماعات الإرهابية ويعيد السلم والاستقرار إلى سورية والمنطقة.

وما زلنا نأمل في تغليب الأطراف السورية مصلحة الشعب السوري من خلال التحلّي بالمرونة والبحث عن القواسم المشتركة والانخراط البناء من دون شروط مسبقة، من أجل الاتفاق في أقرب أجل على جدول أعمال الاجتماع الرابع للجنة الدستورية وتاريخ انعقاده وضمن استمرارية المحادثات بشأنه.

كما نؤكد أهمية أن تواكب أعمال اللجنة تدابير لبناء الثقة من أجل مراعاة المسار السياسي الموسع وصولاً إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة بإشراف الأمم المتحدة وفقاً للقرار 2254 (2015) بما يلبي التطلعات المشروعة للسوريين كافة.

لا يزال الواقع المعيشي للسوريين يبعث على قلق بالغ في ظلّ استمرار تفشيّ جائحة كوفيد-19 وضعف إمكانيات وطاقة استيعاب المنظومة الصحية السورية لمعالجتها إضافة إلى تردي الأمن الغذائي والمائي جزاء هشاشة الوضع الاقتصادي والأمني وتداعيات جائحة كوفيد-19.

وسيكون من الضروري معالجة مكامن الضعف والهشاشة ومحركات عدم الاستقرار لتلافي الفجوات القائمة وتفاذي سيناريوهات أكثر سوءاً للأزمة الإنسانية.

ونودّ في هذا السياق التأكيد على أولوية الترتيبات التالية:

أولاً، الأولوية العاجلة لضمان وقف مستدام لإطلاق النار في أرجاء سورية كافة؛ وإذ لاحظنا تحسّن الوضع الأمني عموماً في سورية خلال الأشهر الأخيرة، ما زالت تشوب الهدوء القائم توترات وأعمال عنف تفضي إلى استمرار مخاطر تجدد النزاع والاشتباكات على نطاق واسع وتقويض التفاهات سارية المفعول.

ونهب مجدداً بالأطراف كافة الالتزام بضبط النفس وبمقتضيات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وخفض التوتر، مع العمل على ضمان حماية المدنيين والمنشآت المدنية وحماية العاملين في الحقلين الطبي والإنساني.

كما نؤكد على ضرورة مكافحة الإرهاب بشكل جماعي ومنسق، وفقاً للقانون الدولي، من أجل دحر التنظيمات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن التي لا تزال تشكل تهديداً جدياً لسورية وللمنطقة الأوسع نطاقاً بالرغم من النجاحات التي تحققت في استهداف قياداتها.

ثانياً، تعزيز إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. إننا نعرب عن دعمنا لجهود وكيل الأمين العام، لوكوك، على رأس جهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تنسيق الإغاثة الإنسانية في سورية. ونؤكد مجدداً أهمية تقديم المساعدات المبدئية وتعزيز نطاقها ورفع حالة التأهب والوقاية مع اقتراب فصل الشتاء من أجل تلبية الحاجات الإنسانية والطبية المتزايدة والتصدي الفعال للجائحة، وذلك باستخدام مختلف الطرق المتاحة بما في ذلك عبر خطوط التماس وعبر الحدود.

ونؤكد مجدداً على ضرورة تعاون كل الأطراف من أجل النفاذ الإنساني الآمن والمستدام وغير المعرقل وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي. وندعو في هذا الإطار إلى تسهيل كل الأطراف لجهود إغاثة المنظمات الإنسانية في النفاذ عبر خطوط النزاع، بما فيها الهلال الأحمر العربي السوري، للوصول عبر الحدود، وذلك في كنف مراعاة مبدأ سيادة سورية K وبما يكفل في نهاية المطاف استعادة وحدة هذا البلد وسيادته على كافة أراضيه.

ثالثاً، تحسين الجوانب المعيشية للسوريين، الغذائية والصحية والتربوية، بشكل أكثر استدامة. ويمر ذلك عبر تعزيز جهود الإنعاش المبكر وبناء القدرة على التحمل للسوريين من خلال تعهد بنية الخدمات الأساسية وتوفير سبل العيش الكريم للفئات المتضررة والأكثر هشاشة.

وتكتسي عمليات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في سورية في مجالات تعهد المستشفيات والمدارس والطرق وإمدادات الماء والكهرباء والصرف الصحي أهمية بالغة، بما يعزز فاعلية وشمولية الاستجابة للأزمة الإنسانية ويكفل المصلحة الفضلى للفئات المستضعفة ويضمن حماية الأجيال القادمة.

## بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أشكر نائبة المبعوث الخاص خولة مطر ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ راجاسينغام على إحاطتهما وعلى جهودهما الدؤوبة المستمرة لحل النزاع ومساعدة السوريين المحتاجين.

وللأسف، كما سمعنا اليوم، لا تزال عملية تحقيق السلام والحالة في جميع أنحاء البلد محفوفة بالمخاطر. ونرحب بنبأ الخطط الرسمية للجولتين الرابعة والخامسة من محادثات اللجنة الدستورية. ومع ذلك، فقد مر الآن أكثر من عام منذ أن أعرب مجلس الأمن عن تصميمه على أن تكون هذه بداية لعملية سياسية لإنهاء النزاع، وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز اللجنة لتقدم جوهرية. وفي حين أن المحادثات لحل نزاع دام قرابة 10 سنوات ستكون صعبة وربما طويلة، لا يوجد أي عذر لسياسة العرقلة التي يمارسها النظام، وهي سياسة منعت المحادثات بشكل مصطنع من مناقشة المسائل الجوهرية.

لقد كان القرار 2254 (2015) صريحاً بشأن ترتيب الخطوات نحو الانتقال السياسي بقيادة سورية وملكية سورية لإنهاء النزاع، وهي خطوات تهدف إلى السماح للشعب السوري بتقرير مستقبل بلده. ولا يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة إلا بعد التوصل إلى اتفاق بشأن دستور جديد، كجزء من العملية السياسية المتوخاة في القرار 2254 (2015). ولن تؤدي الانتخابات التي لا تفي بتلك المتطلبات، والتي لا تُجرى عملاً بالدستور الجديد، والتي لا تُدار تحت إشراف الأمم المتحدة وفقاً لأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة، مع أهلية جميع السوريين للمشاركة فيها بمن فيهم الشتات، إلا إلى نزاع الشرعية عن العملية السياسية التي اتفق عليها المجلس والمجتمع الدولي ككل وتخريبها. ومن المؤكد أن حكومة سورية واثقة من حظوظها في انتخابات حرة ونزيهة لا تريد إجراء الانتخابات على هذه الشروط.

وتدعو المملكة المتحدة أيضاً إلى إحراز تقدم كبير بشأن الجوانب الأخرى للقرار 2254 (2015). وهناك حاجة ماسة إلى تدابير بناء الثقة من أجل الإسهام في استمرار العملية السياسية. وينبغي أن يسير التقدم في الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً بسرعة، ولكنه بدلاً من ذلك لا يزال عالقاً.

ونسلم الضوء مرة أخرى على الانتهاكات المروعة المستمرة لحقوق الإنسان في سورية، بما في ذلك معاملة السجناء من قبل جميع الأطراف الواردة في تقرير لجنة التحقيق الصادر في أيلول/سبتمبر (A/HRC/45/31). ومما يثير الفزع بشكل خاص روايات المحتجزين الذين تعرضوا للضرب بالعصي والكابلات وهم مقيدون حول إطارات من قبل النظام.

ولا تزال الحالة الإنسانية في جميع أنحاء البلد مزرية وتزداد سوءاً، كما سمعنا اليوم. ويحتاج ثلاثة ملايين ومائة ألف شخص إلى دعم إضافي من أجل اجتياز فصل الشتاء القارس، وقد بدأ تأثير الطقس القاسي عليهم بالفعل. وقبل بضعة أسابيع فقط، عانت 10 مواقع للنازحين داخلياً في شمال غرب سورية من الفيضانات التي دمرت 345 خيمة، مما أضر بـ 1 733 شخصاً. وكما سمعنا اليوم، عندما يحدث ذلك، فإن كل شيء - ممتلكات الناس وحياتهم - ينجرف مع الطوفان.

ويعاني تسعة ملايين وثلاثمائة ألف شخص من انعدام الأمن الغذائي، وهناك 2,2 مليون شخص آخر معرضون للخطر. وكما قال راميش راجاسينغام، فإن هذا العدد يزيد بمقدار 1,4 مليون نسمة عما كان

عليه قبل عام، وهو أكثر من أي وقت مضى خلال الأزمة. وتثير التقارير عن الوقوف في طوابير لمدة ثلاث ساعات للحصول على الخبز قلقاً عميقاً. فاستهلاك الخبز يتجاوز الإنتاج بنحو مليون طن متري. وهناك نحو 25 000 حالة مؤكدة من مرض فيروس كورونا في جميع أنحاء البلد. وقد تضاعف هذا العدد منذ أن اجتمع المجلس في آخر جلسة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2020/1049). ونظراً لأن 92 في المائة من الحالات لا يمكن تتبعها إلى حالة معروفة، فإن العدد الفعلي للحالات هو بلا شك أعلى من ذلك بكثير.

ومن الضروري، من أجل تلبية جميع هذه الاحتياجات الملحة، أن تتاح للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في الشؤون الإنسانية إمكانية الوصول دون عوائق. ومن الضروري منح التصاريح في الوقت المناسب، ونؤكد من جديد أهمية الاستجابة الإنسانية الشاملة.

ولا يزال الوصول عبر الحدود، الذي قطعه أعضاء آخرون في مجلس الأمن دون داع في وقت سابق من هذا العام، ذا أهمية قصوى للسوريين الذين يواجهون شتاءً قاسياً آخر. وينبغي أن نرى مسألة عودة اللاجئين في سياق هذه الظروف العصيبة المستمرة - أزمة الغذاء، وأزمة مرض فيروس كورونا، وأزمة وصول العاملين في المجال الإنساني، والتجاهل التام من جانب النظام لحقوق المحتجزين. وفي حين أن الحاجة لا تزال قائمة إلى تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والنازحين عودة آمنة وكرامة وطوعية، فمن الواضح أن هذه الظروف لا تزال بعيدة عن التحقق.

كل ذلك يوضح كيف كان مؤتمر اللاجئين الذي استضافته روسيا مؤخراً في دمشق - مدفوعاً بالرغبة في تفضيل تعزيز تطبيع النظام السوري على مصالح اللاجئين السوريين والشعب السوري.

وتكتسي مسألة عودة اللاجئين أولوية قصوى، ولكن يجب مناقشتها في مكان محايد تحت رعاية الأمم المتحدة. وكما يوضح القرار 2254 (2015)، يجب أن تأخذ العملية في الاعتبار مصالح البلدان المضيفة للاجئين، فضلاً عن آراء ومصالح اللاجئين والنازحين أنفسهم.

وفي الواقع، إذا كان النظام وروسيا جادين حقاً في تسهيل عمليات العودة، فإنهما سوف يبذلان جهوداً حقيقية لمعالجة الظروف في سورية التي تجعل هذه العودة غير واقعية في الوقت الحاضر. وبالتوازي مع ذلك، لو كانت هذه البلدان جادة في حل الأزمة التي تسبب تلك الظروف، لكانت قد شاركت في المناقشات التي جرت في جنيف خلال العام الماضي بطريقة بناءة وهادفة بدرجة أكبر.

## بيان المنسقة السياسية بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ترينا ساها

أشكر نائبة المبعوث الخاص والأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية على إحاطتهما.

يفضل نظام الأسد وحلفاؤه، بمن فيهم أعضاء دائمون في مجلس الأمن، أن يتجاهل العالم إحاطاتهم، وأن يتظاهر بأن القرار 2254 (2015) قد عُمي عليه الزمن، وأن يعتقد لسبب ما أن الأوضاع السياسية والإنسانية في سورية أخذت في الاستقرار وأن النزاع قد انتهى. وللأسف، فلا يمكن حجب الحقائق ويجب عدم تجاهلها.

فلن يتحقق السلام الدائم إلا عندما يقبل نظام الأسد وداعموه، بن فيهم روسيا والصين وإيران، بتسوية سياسية للنزاع بوساطة من الأمم المتحدة وفقاً للقرار 2254 (2015) - وعندما لا يعود قصف نظام الأسد والطائرات الحربية الروسية يدمر المجتمعات والأسر السورية ومستقبلها؛ وعندما يتوقف الدعم الإيراني للقوى الإرهابية في سورية؛ وعندما تنتهي في نهاية المطاف العرقلة الصينية والروسية لمجلس الأمن ويمكن للمساعدات الإنسانية أن تصل إلى آخر واحد من 11 مليون سوري من النساء والأطفال والرجال المحتاجين.

إن مؤتمر اللاجئين المنافي للعقل الذي استضافته دمشق في وقت سابق من هذا الشهر أبرز الأمثلة على كيفية استمرار روسيا ونظام الأسد في محاولاتهما لترسيخ رواية كاذبة عن الحالة في سورية. لقد فشلت روسيا والنظام مرارا وتكرارا وبشكل مذهل في إقناع المجتمع الدولي، بما في ذلك تلك البلدان التي تكرمت باستقبال أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، بأن سورية مستعدة لعودة اللاجئين بأعداد كبيرة وأن النظام يريد لهم العودة حقا.

وبدلاً من إنهاء روسيا والنظام لحملتهما العسكرية الفاسدة وتنفيذ إصلاحات سياسية وتعزيز العملية السياسية لتهيئة بيئة مواتية للعودة الطوعية والأمنة والكرامة والقائمة على المعرفة، فإنهما يستخدمان اللاجئين كأداة للعلاقات العامة. ومما يزيد الطين بلة أن روسيا لديها الجرأة لتطلب من المجتمع الدولي تزويد نظام الأسد بالتمويل لإعادة الإعمار بعد أن أغرق الزعيم الوحشي البلد في حرب أهلية ويواصل قتل شعبه.

ولا تعارض الولايات المتحدة، من حيث المبدأ، فكرة عقد مؤتمر حول اللاجئين السوريين لتقييم الإجراءات اللازمة لضمان عودة 6,6 مليون لاجئ سوري بأمان، لأولئك الذين يختارون القيام بذلك. ومع ذلك، لا يمكن لمؤتمر مشروع معني بعودة اللاجئين أن ينجح إلا إذا تم تنسيقه مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة والبلدان المعنية الأخرى، واستضافته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعقد في مكان محايد، وليس دمشق.

ومن المؤكد أن هذا المؤتمر سيؤكد أنه لا ينبغي الضغط على السوريين للعودة إلى بلدهم إلى أن يصبح ذلك آمناً، وأن أولئك الذين يعيشون خارج سورية يجب أن يكونوا قادرين على المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة. ومادام نظام الأسد يتجاهل أو يقوض فعلياً كل جانب من جوانب القرار 2254 (2015)، فلن يتمكن السوريون من العودة سالمين.

وترحب الولايات المتحدة بخطط المبعوث الخاص للجولة الرابعة من محادثات اللجنة الدستورية في وقت لاحق من هذا الشهر. وقد تأخرت هذه الجولة الأخيرة كثيراً، ونحث أعضاء اللجنة، ولا سيما الرئيسان المشاركون لدى النظام والمعارضة السورية، على إحراز تقدم فوري وموضوعي. وعلاوة على ذلك، نشجع

المبعوث الخاص بيدرسن على اتخاذ أي تدابير يرى أنها مناسبة لتيسير جهود الأطراف، بما يتفق مع معايير الأمم المتحدة ومبادئها، وأن يكشف للمجلس عن أي مشاركين يواصلون عرقلة التقدم.

وإلى جانب عمل اللجنة الدستورية، نطلب إلى الأمم المتحدة أن تيسر تدابير بناء الثقة وأن تقوم الأطراف باتخاذها. وينبغي أن تشمل هذه التدابير الإفراج بصورة انفرادية عن المحتجزين تعسفاً، على النحو الذي دعا إليه القرار 2254 (2015)، وتوفير معلومات عن أماكن وجود أكثر من 100 000 سوري لا يزالوا مفقودين، بمن فيهم النساء والأطفال.

وبالانتقال إلى الحالة الإنسانية، من البغيض أن يستمر العاملون في المجال الإنساني في مواجهة المخاطر خلال سعيهم إلى إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى الشعب السوري. ونتقدم بتعازينا إلى أسرتي العاملين في مجال الإغاثة الذين قتلوا في شمال غرب سورية في وقت سابق من هذا الشهر، بينما كانا في طريقهما للعمل في مكان مهياً للأطفال تديره اليونيسيف. ولا تزال العمليات الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة، بما في ذلك العمليات العابرة للحدود، ضرورية لأكثر من 11 مليون سوري. ولم يؤد فقدان ثلاثة منافذ لعبور الحدود خلال الأشهر العشرة الماضية إلا إلى تفاقم معاناة الشعب السوري وضعفه، وهناك تقارير متزايدة عن حالات العجز في المستشفيات والمرافق الطبية والتأخير في إيصال الأغذية.

إننا نسترعي انتباه مجلس الأمن إلى مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في سورية الذي اعتمد بأغلبية ساحقة في اللجنة الثالثة في الأسبوع الماضي (A/C.3/75/L.33). فمشروع القرار، الذي شاركت الولايات المتحدة في تقديمه، يبرز الرفض الفاضح من جانب النظام للمساعدات الإنسانية، ويحث المجلس على الإذن مجدداً بفتح نقاط العبور السابقة أو فتح نقاط عبور جديدة لضمان وصول المساعدات إلى سورية عبر أقصر الطرق.

إننا نراقب عن كثب الارتفاع الأخير في مستوى العنف في شمال غرب سورية. ويجب على نظام الأسد وروسيا وإيران ضمان تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وهو ما دعا إليه الأمين العام والمبعوث الخاص طوال هذا العام، وينبغي ألا يستأنف أي هجوم عسكري في أي مكان في سورية.

إن فصل الشتاء يقترب، ونحث جميع أعضاء المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم الجهود الرامية إلى الإسراع في زيادة جهود المساعدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة لـ 4,2 مليون سوري في إدلب. لقد أصيب العالم في العام الماضي بالفزع من التقارير التي تفيد بأن الأطفال يموتون من شدة البرد. ويجب ألا نسمح بحدوث ذلك مرة أخرى. وبالإضافة إلى هذه الاحتياجات، يواجه الشعب السوري أيضاً شتاء طويلاً آخر، يتفاقم بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد شعرنا بقلق متزايد من التقارير التي تفيد بأن أسرة وحدة المعالجة المكثفة في المستشفيات لمرضى كوفيد-19 قد امتلأت بالفعل في شمال غرب سورية، مما يجهد النظام الصحي الهش بالفعل في المنطقة. ووفقاً للأرقام الرسمية، ارتفعت الحالات بنسبة 250 في المائة منذ أيلول/سبتمبر. ومن المحزن أننا نعلم أن الأرقام الرسمية ليست سوى غيض من فيض أزمة كوفيد-19 في سورية. فمعدلات الإصابة الفعلية أعلى بكثير من تلك المبلغ عنها. ومع ذلك، فإن القدرة المحدودة على إجراء اختبار الإصابة بالفيروس وتتبع المصابين به تجعل من المستحيل معرفة المدى الكامل لانتشاره. إن الشعب السوري يواجه نفس المخاطر التي نواجهها جراء كوفيد-19. إلا أن نقص الإمدادات الطبية وعدم إجراء الاختبارات يثيران مخاوف من أن يتمكن الفيروس من الانتشار بشكل جامح وأن يلحق أضراراً بالسكان المعرضين أصلاً للخطر.

إن مجلس الأمن يجتمع كل شهر بشأن الأزمة في سورية، وتكشف الإحاطات كل شهر عن تفاقم المعاناة الإنسانية. وتدعو الولايات المتحدة مرة أخرى أنصار نظام الأسد والجهات التي تحرضه إلى تغيير المسار والانضمام إلينا في ممارسة الضغط من أجل التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015). فهذا هو الطريق الوحيد الذي سيؤدي إلى تحقيق السلام والأمن في سورية وإلى مستقبل يحمل في طياته المزيد من الأمل للشعب السوري.

## بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود في البداية أن أتوجه بالشكر لنائبة المبعوث الخاص خولة مطر والأمين العام المساعد بالنيابة راميش راجاسينغام على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية. وأود أن أرحب بممثلي سورية وتركيا وإيران في اجتماع اليوم.

أولاً وقبل كل شيء، وعلى الجبهة السياسية، يرحب وفد بلدي باتفاق الأطراف المعنية على جداول الأعمال والجدول الزمني للاجتماعات المقبلة في إطار اللجنة الدستورية. ونشجع أعضاء اللجنة على المشاركة بنشاط في حوار بناء. ونتطلع، شأننا شأن الوفود الأخرى، إلى عقد جلسات مثمرة في المستقبل من أجل تيسير العملية السياسية الأوسع نطاقاً في سورية.

إن الطريقة الوحيدة لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين ستكون من خلال إجراء عملية سياسية يقودها السوريون أنفسهم ويمتلكون زمامها، بتيسير من الأمم المتحدة، وفقاً للقرار 2254 (2015)، وتلتزم التزاماً كاملاً بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتشيد فيت نام بجهود فريق المبعوث الخاص في التقريب بين الأطراف. كما نرحب بسلسلة الاجتماعات الحالية بين المبعوث الخاص والمتحاورين الدوليين والإقليميين لمناقشة التقدم نحو التوصل إلى حل سياسي في سورية. ونؤيد تأييداً تاماً الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمبعوث الخاص لتيسير العمل، فضلاً عن كل الجهود الدبلوماسية المجدية في هذا الصدد.

وفي الوقت الذي نبحث فيه عن حل سياسي قابل للتطبيق، من المؤسف أن تظل الأوضاع الأمنية والإنسانية في الميدان تشكل مصدر قلق كبير، مما يتسبب في معاناة الملايين من السوريين.

إننا نشعر بالقلق لأن حالة عدم الاستقرار لا تزال تثير شواغل تتعلق بالحماية في بعض أنحاء سورية، بما في ذلك في الشمال الغربي، حتى وإن كان اتفاق وقف إطلاق النار سارياً بشكل عام. ومن دواعي القلق الشديد أن نشهد تجدد الأنشطة الإرهابية مؤخراً في أنحاء مختلفة من سورية. ويدين وفد بلدي الهجمات التي تستهدف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والأعيان المدنية. ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراءات تصعيدية ومواصلة جهود مكافحة الإرهاب بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وكما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن التطورات التي تزداد سوءاً بشكل ملحوظ فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثار الانكماش الاجتماعي والاقتصادي تجعل الحالة الإنسانية في سورية محفوفة بالمخاطر بشدة. ونلاحظ أنه وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن المنطقة المسجل فيها أكبر عدد من الحالات المصابة بكوفيد-19 تسجل أيضاً أعلى معدل للإصابة بين العاملين في المجال الصحي. وستصبح الظروف أكثر فأكثر خطورة خلال الأشهر القادمة من دون الاستعداد الكافي لفصل الشتاء.

ونحث جميع الأطراف في سورية على تهيئة أفضل الظروف الممكنة لضمان وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل آمن ومن دون عوائق وعلى تيسير العمليات الإنسانية الفعالة في جميع

أنحاء سورية. ونكرر دعوتنا للمجتمع الدولي لمواصلة دعمه في هذا الوقت العصيب، مع التركيز بشكل خاص على التصدي لكوفيد-19 وآثاره من خلال تقديم المساعدة الكافية من حيث المعدات والقدرات وسلامة العاملين في مجال الرعاية الصحية.

إن الأمن الغذائي والاستعداد لفصل الشتاء يشكلان ضرورة ملحة. ولا يتوفر لأكثر من مليوني شخص مأوى ملائم ويعيش الملايين من الضعفاء في مخيمات النازحين. ولم يتم التوصل بعد إلى حل لانعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر على أكثر من نصف السكان، فضلا عن النقص المتزايد في الوقود والسلع الأساسية الأخرى.

وفي ضوء آثار كوفيد-19، من الضروري ضمان ألا تقوض الجزاءات قدرة الشعب السوري على التصدي للجائحة.

في الختام، نود أن نغتتم هذه الفرصة لنشيد بالعاملين في مجالي المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية في الميدان، الذين يخاطرون بحياتهم لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها.

## بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

بعد ما يقرب من 10 سنوات من النزاع، لا يزال الشعب السوري يعاني من العدوان والاحتلال الأجنبي والإرهاب. فمن خلال الاحتلال غير القانوني والجزاءات اللاإنسانية وتسييس عودة اللاجئين والنازحين داخلياً ومنع الدعم الدولي لإعادة إعمار سورية، تتحمل بعض الدول مسؤولية إطالة أمد النزاع في محاولة لفرض إرادتها على الشعب السوري. وهذه المحاولات غير قانونية وغير أخلاقية ومحكوم عليها بالفشل.

ولا يمكن تسوية الأزمة السورية إلا بالوسائل السياسية، فيما يعود الحق في تقرير مستقبل سورية حصراً إلى السوريين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعدهم على نيل هذا الحق. وهذا يعني أن الجميع يجب أن يحترموا سيادة سورية واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامة أراضيها احتراماً كاملاً. ويجب رفض أي مخططات انفصالية ومبادرات غير مشروعة للحكم الذاتي ويجب على جميع القوى الأجنبية التي لا تسمح الحكومة السورية بوجودها أن تغادر سورية.

وفي هذا السياق، فإن الانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط لقوات الولايات المتحدة من سورية أمر ضروري. وبدلاً من مكافحة الإرهاب، تواصل تلك القوات دعم جماعات صنفتها الأمم المتحدة باعتبارها إرهابية مثل جبهة النصرة وهيئة تحرير الشام - فضلاً عن نهب نفط الشعب السوري وثرواته.

ويجب مواصلة مكافحة الإرهابيين في سورية إلى أن يتم القضاء تماماً على التهديد الذي يشكلونه. ومن الواضح أن هذا يجب أن يتم مع توخي الحرص الشديد على حياة المدنيين. ويجب عدم السماح للإرهابيين بمواصلة أخذ عدد كبير من المدنيين كرهائن أو تحويل أماكن مثل إدلب إلى ملاذ آمن لأنفسهم.

إننا ندين بشدة استمرار إسرائيل في أعمال العدوان على سيادة سورية. واحتلال إسرائيل للجولان السوري غير قانوني والاعتراف بضمه إلى إسرائيل من قبل الولايات المتحدة باطل ولاغ. والزيارة الاستفزازية الأخيرة لوزير خارجية الولايات المتحدة إلى الجولان السوري تهدف إلى إضفاء الشرعية على الضم. إن الجولان جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية وسيظل كذلك.

وإذ نشدد على أهمية إطلاق عملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها وتيسرها الأمم المتحدة، نواصل دعمنا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام بيدرسن من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية. ولن تدخر إيران جهداً في سبيل هذه الغاية.

وفي ذلك السياق، جرت مشاورات مفيدة، بما في ذلك بشأن عمل اللجنة الدستورية، خلال الزيارة التي قام بها مؤخراً السيد بيدرسن إلى طهران، حيث التقى وزير خارجية بلدنا ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى.

ونحن نؤيد اللجنة الدستورية، التي يجب أن تعمل من دون أي تدخل أو ضغط خارجي أو تحديد أي موعد نهائي مصطنع لاختتام عملها، ونأمل أن تسمو المصالح الحقيقية للشعب السوري على جميع المصالح الأخرى.

وبالتوازي مع العملية السياسية، يجب أن تستمر الجهود الدولية لتسهيل إعادة إعمار سورية والعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سورية.

وكجهد هام في هذا الصدد، نرحب بالمؤتمر الدولي لعودة اللاجئين السوريين الذي عقد يومي 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر في دمشق، والذي قاطعته للأسف بعض البلدان التي تُسبب كل قضية تقريبا تتعلق بإنهاء النزاع وعودة اللاجئين وإعادة إعمار سورية. ويجب ألا تكون مصالح ملايين اللاجئين السوريين رهينة لتحقيق مكاسب سياسية من جانب بعض الدول.

وبما أن الشعب السوري يواجه تحديات النزاع وجائحة فيروس كورونا، فإن عدم مساعدة اللاجئين على العودة لن يؤدي إلا إلى زيادة وإطالة أمد معاناتهم التي ازدادت بالفعل بسبب فرض الولايات المتحدة جزاءات غير إنسانية أحادية الجانب. وينبغي ألا يترك المجتمع الدولي الشعب السوري وحيدا في كفاحه للتغلب على تهديدات الإرهاب والاحتلال الأجنبي، فضلا عن الإرهاب الاقتصادي الناجم عن تلك الجزاءات غير القانونية.

## بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

السيدة الرئيسة، يجدد وفد بلدي الإعراب عن شكره وتقديره لإدارتكم الناجحة والمميزة لأعمال مجلس الأمن للشهر الجاري. وأتوجه بالشكر للأمانة العامة والسيدات والسادة الممثلين الدائمين وأعضاء الوفود الذين عبروا عن تعازيهم بوفاة الأستاذ وليد المعلم، نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير الخارجية والمغتربين. كما أتوجه بالشكر للزملاء الأعضاء الذين عبروا لي عن تهانيمهم بتسميتي نائباً لوزير الخارجية والمغتربين في بلدي. واسمحي لي أيضاً أن أرحب بمشاركة السيدة خولة مطر والسيد راجاسينغام معنا في هذه الجلسة.

لقد شهدنا، خلال الفترة التي انقضت منذ انعقاد جلستكم الأخيرة حول الشأن السياسي والوضع الإنساني في بلدي، بتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر، (انظر S/2020/1049) جملةً من التطورات الإيجابية الهامة. كما شهدنا، بالتزامن، من الإدارة الأمريكية بشكل خاص، ومن بعض حكومات الدول المعادية لبلدي، بشكل عام، إمعاناً وشططاً في انتهاكاتهما للقانون الدولي ومبادئ ومقاصد الأمم المتحدة وقرارات المجلس ذات الصلة. وقد شهدت جلستنا هذه أيضاً بعضاً من هذه الانتهاكات. وهذا ما سأوضحه في حديثي اليوم.

مثل المؤتمر الدولي لعودة اللاجئين والمهجرين السوريين، الذي انعقد في دمشق خلال يومي 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر، خطوة إضافية بالغة الأهمية ضمن جهود الدولة السورية وحلفائها لضمان العودة الآمنة والكرامة والطوعية للمهجرين إلى مناطقهم وأماكن إقامتهم الأصلية، وتوفير البيئة المناسبة لذلك من خلال مواصلة الجهود والتعاون مع الدول الصديقة والشركاء في العمل الإنساني لإعادة إعمار ما دمره الإرهاب وتأهيل الأحياء السكنية والمرافق العامة؛ وفي مقدمتها المدارس والمراكز الصحية ومحطات الطاقة والبنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية. وهذا كله كان من ضمن الاهتمامات التي يتم التعبير عنها والمطالبة بتبليتها في هذه القاعة بالذات على مدى سنوات، بينما نشهد اليوم من يضع الشروط المسبقة على مساعدة سورية حكومةً وشعباً في مواجهة الأعباء الناجمة عن الحرب الإرهابية التي فرضت عليها.

وقد حمل البيان الختامي للمؤتمر تأكيد المشاركين على التمسك الثابت بسيادة واستقلال الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها، ورفض أي محاولات للمساس بها. وهذا كله من ثوابت قرارات مجلس الأمن. وشدد البيان على رفض التدابير القسرية المفروضة على الشعب السوري، وطالب بوضع حد للاحتلال الأجنبي وجرائمه بما فيها نهبه لثروات سورية ومواردها، ومواصلة مكافحة الإرهاب وتنظيمي "داعش" و "جبهة النصرة" الإرهابيين وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. وهذه كلها أمور تتسجم مع مواقف الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بهذه القضايا الجوهرية، أي أننا لا نخترع العجلة مجدداً، وأنها في حالة انسجام كامل مع اللغة التي اعتمدها مجلس الأمن حول الوضع في سورية.

وأكد المشاركون تمسكهم بالحل السياسي بقيادة ومملكة سورية، وبتيسير من الأمم المتحدة، وشددوا على ضرورة قيام لجنة مناقشة الدستور بعملها على نحو توافقي بناءً من دون تدخل خارجي أو محاولات لفرض أطر زمنية مصطنعة، وذلك لتمكين اللجنة من تحقيق الحد الأقصى من دعم الشعب السوري لنتائج عملها. وطالبوا المجتمع الدولي بتقديم الدعم المناسب لتوفير البيئة المؤاتية لعودة المهجرين وعودتهم للحياة الطبيعية. وهذا ينسجم مع القرار 2254 (2015) وولاية المبعوث الخاص. ومرةً ثالثة، نحن في حالة انسجام

كامل مع مرجعيات مجلس الأمن للعملية السياسية والوضع الإنساني رغم إنكار بعض الزملاء لذلك وهذا لا يهم.

في هذا السياق، يتوجه وفد بلدي بالشكر للاتحاد الروسي ولحكومات الدول التي قرنت القول بالفعل وشاركت في أعمال هذا المؤتمر سواء بالحضور شخصياً أو عبر الفيديو، كما نشكر تلك الحكومات التي قاطعت المؤتمر لأنها أثبتت بتصرفاتها هي ذاتها، ومن جديد، زيف ما تدعيه من حرص إنساني ودور بناء على الصعيد الدولي، كما أثبتت رغبتها في إطالة أمد الأزمة ومواصلة الألاعيب الجيوسياسية على حساب أمن واستقرار بلدي ورفاه أبنائه.

في هذا السياق أيضاً، يعبر وفد بلدي عن أسفه لرضوخ الأمم المتحدة، الشريك الأساسي للحكومة السورية في العمل الإنساني، لتعليمات الموظف السابق في الخارجية الأمريكية جيمس جيفري، وإخلالها بالتزامات ولايتها ومتطلبات تعاونها مع حكومة بلدي، وذلك باكتفائها بتكليف ممثلها المقيم في سورية بالحضور بصفة مراقب بدلاً من الانخراط في الحوار والنقاشات كشريك فاعل ودعم الجهود الرامية إلى تحسين الوضع الإنساني والعودة الكريمة والأمنة والطوعية للاجئين إلى وطنهم وفقاً لما ينص عليه القانون الدولي.

لقد خلت بيانات بعض الزملاء الغربيين اليوم من أي ذكر لمسألة الإرهاب وضرورة مكافحته في سورية وفقاً لقرارات مجلس الأمن، كما خلت من أي إدانة للعدوان الإسرائيلي الذي تكرر خلال الأيام الأخيرة مرتين، وكأن هذا لا علاقة له بتصعيد العدوان والتوتر بينما ندرس الملفين السياسي والإنساني في بلدي. لم أسمع أي ذكر للعدوان أو مكافحة الإرهاب وهي مسألة هامة دفعت بمجلس الأمن إلى اتخاذ عشر قرارات حول مكافحة الإرهاب منذ بدء الأزمة. واليوم لم نسمع شيئاً عن ذلك، وإنما كلاماً من ممثلي بلجيكا وفرنسا وألمانيا عن أن الجزاءات القسرية التي يفرضونها لا تضر بالوضع الإنساني. وأنا اعتقد والكثير منكم يتفق معي أن هذا الكلام غير ناضج سياسياً ولا قانونياً لأن أصحابه يحلقون في فراغ شخصاني ويتخذون مواقف تخالف قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتي تعتبر الجزاءات عملاً غير مشروع، فهل نحن نتعامل مع أمم متحدة بنسختين أو نسخة واحدة؟! الأمم المتحدة تؤكد أن تلك التدابير القسرية غير شرعية لكن البعض يسعى لتبريرها واعتمد خطاباً وصائياً هو لغة أوروبية صرفة متعارف عليها وتخرج عن أصول التخاطب الدبلوماسي.

من المؤسف أنه في الوقت الذي فُرض فيه على الأمم المتحدة عدم إرسال ممثليها للمشاركة في المؤتمر الدولي لعودة اللاجئين، قام وفد من الأمم المتحدة يضم في عضويته المدعو مارك كيتس، الذي يوصف بأنه نائب المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية، بالتسلل بطريقة غير شرعية ومن دون موافقة الحكومة السورية إلى محافظة إدلب في شمال غرب سورية وذلك عبر حدودنا المشتركة مع تركيا. وقد رافق كيتس عدداً مما يسمى بـ "الأمنيين" التابعين لتنظيم "هيئة تحرير الشام/جبهة النصرة" الإرهابي المدرج على قائمة مجلس الأمن بوصفه الذراع السوري لتنظيم القاعدة. تخيلوا هذا المشهد السوريالي! فهل هذا هو التطبيق العملي لدور الأمم المتحدة كشريك فاعل للحكومة السورية في الحقل الإنساني؟!

هل يستقيم هذا العمل الاستفزازي الرخيص مع دور الأمم المتحدة كشريك للحكومة السورية؟! إن هذا السلوك المُدان يمثل انتهاكاً لسيادة بلدي، ومساساً بالتعاون القائم بين الحكومة السورية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ودعمًا للإرهاب وخرقاً لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب وللمبادئ العمل

الإنساني التي تضمنها قرار الجمعية العامة 46/182. ونتطلع إلى قيام الأمين العام ووكيله للشؤون الإنسانية باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الاعتذار للحكومة السورية والمساءلة عن هذا الفعل ومعاقبة مرتكبيه. فمن يتعامل مع كيان إرهابي تجب محاسبته أيا كان.

يدين بلدي بأشد العبارات قيام وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، بزيارة المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل والضفة الغربية في فلسطين بتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري. إن هذه الزيارة تمثل تعبيراً عن حرص الإدارة الأمريكية الحالية، وحتى اللحظات الأخيرة من ولايتها، على تأكيد انحيازها وولائها المطلق لإسرائيل على حساب مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنها قرار مجلس الأمن 497 (1981) وأمن واستقرار منطقتنا. كما تمثل هذه الزيارة تشجيعاً لسلطات الاحتلال الإسرائيلي على مواصلة أعمالها العدوانية وآخرها العدوان الذي شنته على بلدي بتاريخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري والليله الماضية. ونؤكد للمجلس ولبومبيو أن زيارته هذه لن تغير من الواقع القانوني والسياسي والجغرافي للجولان بوصفه أرضاً محتلة وجزءاً لا يتجزأ من سورية، وسنبذل كل الجهود وبجميع السبل التي يتيحها القانون الدولي لاسترداده.

من جهة أخرى، يواصل الاحتلال الأمريكي وأدواته من الميليشيات الانفصالية الكردية ممارساتهم الرامية لنهب موارد الدولة السورية. فبالترافق مع سرقتها العلنية للنفط والغاز السوريين، والتي أعلنناكم عليها في العديد من بياناتنا ورسائلنا الرسمية، قامت قوات الاحتلال الأمريكي مؤخراً بالحفر والتقيب عن الآثار في محافظة الحسكة شمال شرق سورية، واستخرجت كميات كبيرة من الآثار والكنوز والذهب، وذلك بحضور خبراء آثار فرنسيين وإسرائيليين. طبعاً هذا يذكرنا بما فعلوه في العراق.

كما قامت قوات الاحتلال الأمريكي بالحفر في موقع أثري في ريف مدينة المالكية بمحافظة الحسكة، حيث عثرت على 12 قبراً وآثاراً تاريخية تعود إلى العهد الروماني. ويجري تهريب تلك الآثار السورية المنهوبة، التي لا تقدر بثمن ويرجع تاريخها إلى آلاف السنين، عبر كردستان العراق وتركيا تمهيداً لنقلها لوجهات أخرى بما فيها عواصم بعض بلدانكم. إن هذه الجرائم الموصوفة هي امتداد للجرائم التي دأب تنظيم داعش الإرهابي على ارتكابها لتوفير الموارد المالية لأنشطته الإرهابية، ولتعزيز النطاق الجغرافي "لخلافتة" المزعومة، فقد حلّ الأصيل مكان الوكيل في تبادل جلي للأدوار.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل واصلت قوات الاحتلال الأمريكي سعيها لإضفاء نوع من الشرعية على التنظيمات الإرهابية والميليشيات العميلة لها وما يرتبط بها من كيانات مصطنعة، فقام وفد أمريكي مما يسمى "اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية" بالتسلل بشكل غير شرعي إلى ريف محافظة دير الزور السورية ومنطقة الطبقة بمحافظة الرقة، وعقدوا لقاءات مع ممثلي تلك الميليشيات وهيئات مرتبطة بها. كما قامت شركة "كرياتيف أسوشيتيس انترناشيونال" الأمريكية بإبرام اتفاقات مع ما يسمى بـ "المجلس المدني في دير الزور". والسؤال: أهكذا تدافع دولة مقر منظمة الأمم المتحدة عن أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي؟! هذه هي اللغة التي نتقنها في مجلس الأمن، فنحن نتحدث عن أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي، وكما يقال باللغة الإنكليزية *We go by the book*.

على نحو مماثل، وبعد لجوء النظام التركي وأدواته من التنظيمات الإرهابية والمرتزقة لاستخدام مياه الشرب بشكل ممنهج كسلاح ضد المدنيين وقطعه إمدادات المياه من محطة علوك المائية عن حوالي مليون سوري في مدينة الحسكة وجوارها، قام النظام التركي وأدواته بسرقة مضخات المياه العائدة لآبار "أصفر

نجر، و "عين الكبريت"، و "مجرى الخابور" الواقعة في مدينة رأس العين بمحافظة الحسكة شمال سورية، وهو ما يمثل إمعاناً من قبل نظام أردوغان في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها في بلدي متمتعاً بالحصانة والإفلات من العقاب اللذين يوفرهما له حلفاؤه في الناتو.

كما قام مرتزقة النظام التركي في ما يسمى بفصيلي "السلطان مراد" و "السلطان سليمان شاه" الإرهابيين بأعمال حفر وتقيب في عدة مناطق أثرية في عفرين وجوارها لسرقة الآثار وتهريبها إلى تركيا. ولم يكن النظام التركي بذلك، وإنما عمد إلى سرقة كميات كبيرة من غلتي القمح والشعير ومحاصيل زراعية أخرى وتهريبها إلى الأراضي التركية على غرار ما سبقها من نفط وآثار ومصانع وآليات وممتلكات، وإلى إحراق ما لم يتمكن من سرقتها، علاوة على قيام النظام التركي بسرقة محصول الزيتون السوري وبيع زيت الزيتون السوري المسروق في الأسواق الأمريكية والأوروبية على أنه منتج تركي.

بعد هذا كله، يأتي البعض ليحاظر علينا بالحديث عن تطبيق القرار 2254 (2015). وهنا أدعوكم للبدء بالجملة الأولى منه والتي تؤكد على التزام مجلس الأمن القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها. فهل أنتم مستعدون لإبراز تطبيقكم لها؟ وهل ستتعاون الجهات الأخرى مع الأمين العام ومبعوثه الخاص لتنفيذ هذا الالتزام؟ ثم ماذا عن تطبيق القرار 2253 (2015) الذي اتخذ قبل يوم واحد فقط من اتخاذ القرار 2254 (2015)؟

إن القرار 2254 (2015) يتضمن أكثر من 650 كلمة. وهذا القرار هو قرار يجب احترامه كله لا أن نكون انتقائين ونختار بين تطبيق فقرة وتجاهل أخرى، فإما أن نحترمه بكليته أو نقول أنه غير قابل للتطبيق، فلا استثنائية ومزاجية في التعامل مع هذا القرار. ولا بد أن نبدأ بالفقرة الأولى التي تؤكد على التزام مجلس الأمن القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها. هكذا يبدأ القرار 2254 (2015).

تتعقد الجولة الرابعة لاجتماعات اللجنة الدستورية بعد أيام. وهنا، يجدد وفد بلادي التأكيد على الملكية السورية والقيادة السورية للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. ونشدد على أن إنجاز عمل هذه اللجنة يستلزم احترام قواعد إجراءاتها التي تم التوافق عليها، ورفض أي تدخلات خارجية في أعمالها وأي محاولات من قبل بعض الحكومات لفرض جداول زمنية مصطنعة. فاللجنة الدستورية هي سيادة نفسها والشعب السوري وحده هو صاحب الحق الحصري في صنع مستقبله.

### بيان ثانٍ للممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

أعتذر عن طلب الكلمة مرة ثانية، وليس من عادتي أن أعقب على ما يقوله زميلي المندوب التركي، لكن الكلام الذي قاله اليوم أقل ما يقال عنه هو أنه تضليلي لأعضاء المجلس.

سأذكركم ببعض المحطات الهامة التي قام بها النظام التركي منذ بداية الأزمة السورية ورعايته للإرهاب في بلادي. منذ بداية الأزمة السورية، كانت الحدود التركية مع بلادي مُشرّعة أمام عشرات الآلاف من الإرهابيين من كافة دول العالم. وكلّم تذكرون أن بعض وزراء خارجية دول دائمة العضوية في مجلس الأمن كانوا يصفون أولئك الإرهابيين بأنهم "جهاديين"، لا بل إن بعض هؤلاء الوزراء ورؤساء الحكومات والجمهوريات كانوا يطلقون على هؤلاء الإرهابيين الأجانب الذين دخلوا إلى بلادي من تركيا اسم "المعارضة

السورية المعتدلة“. طبعاً، هذه الآلاف المؤلفة من الإرهابيين كان يمول تحركها كل من قطر والسعودية، وكان النظام التركي يتولى نقلها إلى حدودنا المشتركة حيث يتم تدريبها ثم إدخالها إلى سورية.

وأول تجربة لاستخدام الغازات الكيميائية تمت في مدينة غازي عينتاب التركية وقامت بها جبهة النصرة داخل الأراضي التركية علناً، وتم نشر الرابط في وسائل التواصل الاجتماعي. وهناك في الرابط صوتٌ لمن قام بتجربة استخدام تلك الغازات الكيميائية على الأرانب آنذاك وهو يقول: ”لقد نجحنا في استخدام الكيماوي على الأرانب وسننقل استخدام الكيماوي إلى الداخل السوري“. هذا الكلام مثبت ومعروف.

إن النظام التركي متورط في سفك دماء السوريين بمختلف الأشكال منذ بداية الأزمة؛ بما في ذلك إدخال الإرهابيين وتشجيعهم على استخدام الكيماوي. وكنا قد زدناكم برسالة خاصة حول إرهابي سوري يدعى هيثم القصاب قام بنقل لترين من السارين من ليبيا إلى استانبول على متن طائرة مدنية تركية. ثم تم نقل هذين اللترين من السارين مع الإرهابي نفسه إلى الحدود السورية وتم إدخالهما إلى الداخل السوري. وبطبيعة الحال، جرى استخدام هذه المواد الكيماوية في بلدة خان العسل السورية في شهر آذار/مارس 2013 وهو ما نجم عنه استشهاد 23 جندياً ومدنياً سورياً. وقد أخبرناكم بذلك، ولم يتحرك أحد للأسف - لا المجلس ولا لجانه الفرعية المختصة بمكافحة الإرهاب. لكن هذه وقائع لا يمكن للنظام التركي أن ينكرها. حتى هذه المعارضة الهشة الضعيفة غير الوطنية من الذي احتواها؟ النظام التركي. ومعظم أعضاء هذه المعارضة مقيم في إسطنبول.

أذكركم أيضاً بموضوع مهم جداً وهو اعتراف رئيس وزراء قطر السابق حمد بن جاسم على قناة فرانس 24 وبي بي سي عربي والتلفزيون القطري الرسمي بأن واشنطن طلبت من قطر أن تقود عملية رعاية الإرهاب في سورية. تكليف أمريكي لقطر. وطلبت واشنطن من الشيخ حمد أن يذهب إلى الرياض لكي ينسق مع السعوديين حول من يجب أن يقود هذه العملية ضد سورية. والملك السعودي السابق آنذاك قال لحمد: ”على بركة الله، فلنقد قطر العملية ونحن سندعمكم من الخلف“. كل هذا حدث بعلم واشنطن. ثم قال حمد إن قطر وحدها صرفت 137 بليون دولار لتقويض استقرار بلادي سورية. هل هذا كاريكاتور أم أن هذه وقائع يجب أخذها بالاعتبار في مجلس الأمن؟ هل هذا تهريج؟ ومن سيحاسب ويُساءل على سفك دماء مئات الآلاف من السوريين؟ ثم يأتي مندوب النظام التركي ليحاضر علينا بالعفة والطهارة ونظامه معروف بما يفعل في قبرص وأذربيجان وليبيا وشرق المتوسط. إن أقرب الناس إلى النظام التركي هم اليوم ضده، بمن فيهم بعض الأوروبيين.

## بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينيرلي أوغلو

أود أن أشكر نائبة المبعوث الخاص خولة مطر والأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية راجاسينغام على إحاطتهما.

إن الناس في سورية عالقون في حرب لا نهاية لها. وهم عرضة للجرائم ضد الإنسانية على يد نظام الأسد الذي لا يرحم. إنهم يسعون جاهدين للبقاء على قيد الحياة في ظروف مؤسفة.

إن الحالة على أبواب بلدنا في شمال غربي سورية تبعث على الانزعاج، مع ارتفاع حاد في حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا. ويعيش نحو 1,5 مليون سوري من أصل 4 ملايين سوري في تلك المنطقة في مئات مخيمات النازحين المكتظة ويتعرضون مباشرة للإصابة بمرض فيروس كورونا دون أي وسيلة للوقاية والعزل. وتواجه المستشفيات والمرافق الصحية مصاعب شديدة في أداء عملها.

ومنذ الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن سورية (انظر S/2020/1049)، ارتفعت نسبة العاملين في مجال الرعاية الصحية بين حالات الإصابة الراهنة إلى 15 حالة. ويوجد نصف عدد العاملين في مجال الرعاية الصحية المصابين في جميع أنحاء سورية في الشمال الغربي.

وقد حشدنا كل مواردنا من أجل التقليل إلى أدنى حد من تأثير كوفيد-19 على الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال. ووفقاً للاتفاق الثلاثي الأخير بشأن مكافحة كوفيد-19، بدأ الهلال الأحمر التركي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية في تقديم المعونة والمواد الصحية في الشمال الغربي، التي تبلغ قيمتها حوالي 7,7 ملايين دولار.

وسنواصل أيضاً دعم وتعزيز قدرة الشعب السوري على الصمود من خلال وسائلنا الخاصة وعن طريق تيسير العمليات الإنسانية عبر الحدود. إن تدفق المساعدة الإنسانية بدون عائق أمر أساسي. ومع محدودية العمليات عبر الحدود، تبذل الأمم المتحدة جهوداً هائلة كل شهر للوصول إلى 1,3 مليون شخص في شمال حلب كان الوصول إليهم يتم سابقاً عبر معبر باب السلام.

ومنذ اتخاذ القرار 2533 (2020) في تموز/يوليه، عبرت نحو 2 500 شاحنة إلى الشمال الغربي عبر باب الهوى. ولا يمثل هذا الرقم سوى نصف حجم الشحنات التي تم توجيهها من خلال معابرنا في نفس الإطار الزمني قبل اتخاذ القرار 2533 (2020). وإذا لم يأذن المجلس من جديد باستخدام معبر باب السلام، فإنه بذلك يقبل استمرار تدهور الحالة الإنسانية. وقد يكون لذلك تداعيات أمنية على المنطقة بأسرها وخارجها.

إن الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب شرط لا غنى عنه لحماية ملايين المدنيين الضعفاء الذين يعيشون في ظروف مزرية. ولا تزال تركيا ملتزمة التزاماً تاماً بكفالة وقف دائم لإطلاق النار في إدلب. وما زلنا نشارك مع روسيا في المحادثات التقنية وفي الجهود المشتركة من أجل التنفيذ الكامل للبروتوكول الإضافي.

ولأسف، هناك زيادة مقلقة في انتهاكات وقف إطلاق النار التي تستهدف المدنيين وجماعات المعارضة المعتدلة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب. هذه الهجمات قد تؤدي إلى أزمة إنسانية جديدة

وتوفر ذريعة للمنظمات الإرهابية لاستغلال الوضع. يجب وقف جميع انتهاكات وقف إطلاق النار التي تتعارض مع البروتوكول الإضافي والاتفاقات القائمة.

وفي الوقت الذي نبذل فيه كل جهد ممكن للتخفيف من المعاناة الإنسانية ونتخذ جميع التدابير اللازمة للحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب، فإننا نواصل أيضاً الإسهام في النهوض بالعملية السياسية بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وقد اضطلعت تركيا، بصفتها أحد ضامني عملية أستانا، بدور رائد في إنشاء اللجنة الدستورية. واللجنة حالياً هي الآلية الوحيدة الفعالة في إطار العملية السياسية.

ونؤيد بإخلاص جهود المبعوث الخاص بيدرسن لتيسير عمل اللجنة بطريقة منهجية. وقد أكدنا مجدداً دعمنا القوي لدوره التيسيري خلال زيارته إلى أنقرة في 2 و 3 تشرين الثاني/نوفمبر. ونرحب بالإعلان عن عقد الجولتين المقبلتين للجنة الدستورية خلال الأسبوع المقبل وفي كانون الثاني/يناير 2021 على التوالي.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان تسريع عمل اللجنة من خلال عقد اجتماعات منتظمة. وينبغي أن تركز الجولتان المقبلتان على الجوهر، وينبغي للعملية الدستورية أن تسفر في الوقت المناسب عن نتائج تلبى التطلعات المشروعة للشعب السوري. لا ينبغي للسوريين الانتظار لعقد آخر حتى تتحقق توقعاتهم.

من شأن النهوض بعمل اللجنة والعملية السياسية عموماً الإسهام في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تهيئة بيئة مواتية لعودة السوريين بشكل طوعي وآمن وكريم.

ومع وجود 4 ملايين سوري يعيشون في تركيا و 5 ملايين تحت رعايتنا وحمايتنا في سورية، فإننا ندرك مطالب وتوقعات الشعب السوري من المجتمع الدولي. من العار أن نظام الأسد ينظم اجتماعات بذريعة مناقشة عودة اللاجئين. هذه محاولات من قبل ذلك النظام القاتل لزيادة الأمر سوءاً.

ومن خلال الآليات القائمة، ما فتئنا نناقش مسألة العودة في امتثال تام لمعايير الأمم المتحدة لا مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فحسب، بل ومع البلدان المجاورة. ونحن على استعداد لدعم أي مبادرة تعكس معايير الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، مع الاتفاق على الطرائق والنطاق. وسنواصل معارضة أي مبادرات تحاول دعم خطة النظام وأعماله غير القانونية.

وأود أن أتناول بإيجاز الحالة في مخيم الهول، الذي أصبح على نحو متزايد مصدراً للقلق. يعيش أكثر من 63 000 شخص، 94 في المائة منهم من النساء والأطفال، في ظروف بائسة للغاية في المخيم، حيث لا تزال تسجل حوادث أمنية وتقارير عن حدوث وفيات. ولا يزال لم شمل الأسر وإعادة التوطين أمراً حاسماً لإيجاد حلول طويلة الأجل لهذه المشكلة المستمرة.

في هذا الجزء من سورية، تتزايد بشكل مطرد أعمال منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية الإرهابية التي تهدد السلامة الإقليمية لسورية. إن الهجمات بالقنابل التي نفذها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية في عفرين والباب، والتي أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا المدنيين، هي أحدث شهادة على تجاهل تلك المنظمة الإرهابية التام للحياة البشرية. ويواصل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية إطلاق سراح المعتقلين من تنظيم داعش بشكل جماعي من خلال ما يسمى بقرارات العفو، عندما يخدم ذلك مصالحه. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، ففي الشهرين الأخيرين فقط أطلق حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية سراح أكثر من 1 000 من أعضاء داعش.

وفي مواجهة هذه الأعمال الوقحة، فإنه مما ينافي المنطق حقا أن بعض الدول الأعضاء لا تزال تصر على تصوير حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية كشريك موثوق به في مكافحة الإرهاب. كيف يمكن لأي شخص سليم العقل أن يثق في أن جماعة إرهابية ستحارب أخرى؟ ما هو العدد المطلوب الإفراج عنه من أعضاء داعش بشكل تعسفي من قبل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية قبل أن يتحرك المجتمع الدولي؟ لم يعد بوسع المجتمع الدولي أن يظل صامتا في وجه هذه الأعمال الإرهابية وعمليات التسلل والمضايقات. من المؤكد أن تركيا لن تقف مكتوفة الأيدي. ولن نتردد في اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية أمننا الوطني وضمان سيادة السلام والاستقرار.

وفي الختام، دعونا نتذكر كيف وصلنا إلى هذه المرحلة. إن النظام، بدلاً من أن يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، استخدم كل أدوات العنف التي في حوزته لإطالة أمد قبضته على السلطة. لقد عوقب الشعب السوري بوحشية، بما في ذلك باستخدام الأسلحة الكيميائية، والبراميل المتفجرة، والتغيير الديمغرافي، والعنف الجنسي، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والتجوع، والحصار. هذه حقائق. وكلها موثقة بشكل جيد. كلنا نعرف الحقيقة الفظة. إن الأكاذيب المستمرة للنظام لا تغير ذلك.

أما فيما يتعلق بالملاحظات الواهمة التي أدلى بها ممثل النظام، أود أن أؤكد أنني لا أعتبره نظيري الشرعي. إن مجرد وجوده هنا إهانة لملايين السوريين الذين عانوا من جرائم لا حصر لها على أيدي هذا النظام. ولذلك، لن أمنحه شرف الرد عليه.